الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf- M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences de Économie

جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم اقتصادية

العنوان

تقدير دالة الاستثمار الخاص في الجزائر

-2014-2001 للفترة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب:

- سليم أحمد

إشراف الأستاذ:

- محمد صلاح

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
1- عبد الصمد سعودي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
2- .محمد صلاح	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
3- عنتر بوتيارة	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهـــداء:

أهدي هذا العمل المتواضع لمن له الفضل بعد الله عز و جل في وجودي، إلى

الوالدين رحمهما الله و أسكنهما فسيح جناته

و إلى زوجتي و أولادي (أيمن ،بهاء الدين، رتاج، محمد الأمين) و إلى إخوتي و

جميع أفراد عائلتي إلى كل الأصدقاء و الأحباء

إلى كافة الزملاء طلبة الماستر لدفعة 2015

إلى هؤلاء جميعا أهدي حصاد - جهدي و ثمرة عملي

سـارة

شكر و عرفان:

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ صورها لنا في عملنا المتواضع هذا، فرضينا به عملا نلقى منه حسن المقام يوم تنطلق عنا أعمالنا، الشكر له إذ اجتهدنا، و الشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد لله كثيرا إذ أنجبنا هذا الوطن الحبيب الذي تشبعنا بقيمه ثم استسقينا من مساقي العلم فيه، و التي كانت فضلا علينا، فوجدنا العلم و المعلم.

أتقدم بجزيل شكري و فائق تقديري و عظيم امتناني لأستاذي المشرف الأستاذ : "محمد صلاح" على إشرافه على هذه المذكرة و على توجيهاته القيمة و نصائحه الرشيدة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، و حضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من أعانني في هذا البحث و إنجاز هذا العمل.

"جزاهم الله عني كل خير"

الفهرس

المختصرات	الصفحة
مقدمة.	أ
الجزء النظري	
المبحث الأول: الاستثمار في الفكر الاقتصادي	**12**
المطلب الاول :تحديد المفاهيمي للاستثمار	**12**
1- الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي	**12**
2- الاستثمار بالمفهوم المالي	**15**
3-الاستثمار بالمفهوم المحاسبي	**15**
المطلب الثاني :مكونات الاستثمار وتصنيفاته	**16**
1- مكونات الاستثمار	**16**
2-تصنيفات الاستثمار	**17**
المطلب الثالث : أهمية الاستثمار في النشاط الاقتصادي	**19**
المبحث الثاني: التفسير الفكري للاستثمار و محدداته.	**21**
المطلب الاول : التفسير الفكري للاستثمار	**21**
1- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	**21**
2- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي	**24**

3- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي 26
المطلب الثاني: محددات الاستثمار 32
1- سعر الفائدة 32
2 الكفاية الحدية لرأس المال 34
3- الدخل 35
خلاصة الفصل 36
الفصل الثاني : دراسة تحليلية وتقييمية لواقع الاستثمار في الجزائر
المبحث الأول : مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر 38
المطلب الأول : واقع الاستثمار في الجزائر 39
المطلب الثاني : شروط ترقية الاستثمار في الجزائر 42
المبحث الثاني : تقييم الاستثمار في ظل البرامج التنموية 44
المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 46
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 51
المطلب الثالث : البرنامج الخماسي : 2010-2014 57
خلاصة الفصل الثاني 62
الفصل الثالث : القياس الاقتصادي لنمذجة دالة الاستثمار الخاص في الجزائر
المبحث الأول : عرض طريقة التقدير للاختبارات 66
المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي 66
المطلب الثاني : نموذج الانحدار الخطي البسيط 67

المطلب الثالث : التنبؤ 71
المبحث الثاني : القياس الاقتصادي لمحددات الاستثمار في الجزائر 73
المطلب الأول : توصيف النموذج ومتغيراته 73
المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج 80
خلاصة الفصل الثالث 90
خاتمة 91
قائمة المصادر والمراجع
الملاحق
الملخص

قائمة الجداول:

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
01	الجدول (2-1) عرض مقومات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	50
02	الجدول (3- 1) العلاقة بين متغيرات النموذج لمحددات الاستثمار الخاص	80
03	الجدول (3-2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	81
04	الجدول (3- 3-) نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص	82
05	الجدول (3-4) اختبار ARCH Test للنموذج	88

قائمة الأشكال:

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
01	الشكل (1-1) منحنى الطلب الاستثماري	31
02	الشكل (1- 2) علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة	33
03	الشكل (3-5) اختبار ثبات النموذج محددات الاستثمار في البنية التحتية	89

تمهيد:

يعتبر الاستثمار العامل الأساسي في النمو الاقتصادي و الجزء الثاني المهم في الطلب الكلي بعد الاستهلاك و تأثيره على الدخل و على التشغيل بصفة خاصة أهم من الطلب الاستهلاكي، كما أن الاستثمار يعتبر أحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي و متغير يتميز بعدم السكون فهو الأكثر صعوبة للشرح و التفسير، مما يجعل قرارات الاستثمار غير مستقرة في المدى القصير المحدد الرئيسي للاضطرابات الظرفية في الاقتصاد، ففي المدى الطويل يعتبر الاستثمار كمصدر طاقة للإنتاج في اقتصاد البلد، و هو عامل يعكس النمو و التقدم التكنولوجي.

- وازدادت اهمية الاستثمار بدرجة كبيرة نظرا لمرونته خلال الازمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها معظم بلدان العالم وخاصة دول العالم الثالث وبا الاخص الجزائر ومنه يجب مراعاة الخسائر التي تتكبدها هذه الدول ولذلك يجب تعويض هذه الاخيرة والاستفادة من تحرير التجارة عن طريق الاستثمار بقدر اكبر ما يمكن.
- وفي هذا الصدد اردنا معرفة مجموعة من المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار بصفة عامة والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، إذ يتأثر هذا الاخير بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- لكن سنقتصر في دراستنا على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط، واقتصارنا هذا راجع لعدة اسباب منها: توفر المعطيات لبعض المؤشرات السياسية والاجتماعية.
- ولأجل ذلك نحاول ايجاداهم المؤشرات التي تتوفر في الاستثمار وتحديد اثرها عن طريق صياغتها في نماذج اقتصادية قياسية اي نماذج رياضية تبين لنا درجة تأثير وتأثر كل منها وخاصة في عصرنا هذا في ظل التقدم التكنولوجي ازدادت بوتيرة كبيرة هذه الاساليب الكمية ويرجع استعمال النماذج القياسية في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية والتي تسمح بالحصول على نتائج تفسر لنا مختلف المتغيرات محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية البحث في كون أن الاستثمار بصفة عامة يعتبر ظاهرة اقتصادية من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي، و الاستثمار الخاص يعتبر فرصة للنمو الاقتصادي و التطور.
- أهمية هذا الموضوع كبيرة وذلك راجع إلى الاهتمام المتزايد من قبل الخبراء الاقتصاديين و الاقتصاديين في حد ذاتهم في ظل التحولات التي تعرفها الدول النامية و خاصة الجزائر.

- أهمية الموضوع خاصة في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات مثل: (برنامج إعادة الهيكلة، الخوصصة، مشروع الانضمام إلى OMC...).

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على بعض المفاهيم الأساسية للاستثمار و أهم المؤشرات الاقتصادية له.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يبين فيه أهم المحددات على الاستثمار الخاص في الجزائر.

إعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط مختلف المحددات بين المتغير التابع (الاستثمار)، و المتغيرات المستقلة (المحددات).

التساؤل الرئيسي:

ان الاستثمار بكل مفاهيمه و دراسته في مختلف المدارس الا انه دائما يبقى صعب الفهم التقدير ولذلك سوف نطرح سؤالا رئيسيا يتمثل **هل هناك مزاحمة بين القطاع العام والقطاع الخاص ؟**

الأسئلة فرعية:

مما سبق نستخلص بعض الاسئلة الفرعية التالية :

1- ماهي اهم محددات الاستثمار الخاص في الجزائر؟

2- ماهو واقع الاستثمار واتجاهات السياسية الاستثمارية في الاقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية؟

3- هل يمكن تقدير نموذج اقتصاد قياسي يحدد أثر المؤشرات على الاستثمار الخاص في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق، و للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. سعر الفائدة يعد أكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار الخاص في الجزائر.
2. ان الاستثمار الخاص في الجزائر يعاني العديد من العراقيل و المشاكل رغم الاصلاحات و مخاطر البرامج التنموية .
3. أثر المؤشرات على الاستثمار الخاص في الجزائر يتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم ما يلي:

- المنهجين الوصفي والتحليل من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع.
- المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية وذلك ببناء نموذج قياسي من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

و من أجل إنجاز هذا البحث استعملنا الأدوات التالية:

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب و المجلات، و بعض من المؤتمرات الدولية الملقاة في بعض الجامعات.
- الاعتماد على بعض مذكرات ماجستير في الاختصاص.
- ابحاث و ملتقيات دولية
- الادوات الرياضية و الاحصائية
- التقارير

الاطار المكاني والزماني:

الإطار ألزماني يتمحور في فترة الدراسة التي حددت مابين 2001-2014 كونها تزامنت مع البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية.

اما الاطار المكاني الدراسة تخص واقع وحالة الجزائر وذلك بتركيز على الاستثمار الخاص.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذي تطرقوا إلى موضوع الاستثمار سواء من الجانب النظري أو القياس نذكر منها:

- دراسة عز الدين مخلوف (2006):**دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير. يهدف الباحث الى قياس اثر المؤشرات للاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي، وقد توصل الى ان الاستثمار الاجنبي يلعب دورا هاما بالنسبة لتطور الاقتصاد الجزائري .
- البشير عبد الكريم، تقدير دالة الاستثمار الكلية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 23، العدد الأول، جامعة الشلف، 2007.

حيث يهدف الباحث في دراسته الى دراسة دالة الاستثمار من حيث السياسة الاستثمارية المتبعة في الجزائر و قياس اثر المتغيرات للاقتصاد الكلي تجاه المتغير التابع (الاستثمار) وتوصل الى اهم نتيجة انه كلما نقص محدد من محددات الاستثمار الكلية فانه يفقد مصداقية تقدير النموذج الاقتصادي القياسي و بذلك لا يخدم تطور النمو الاقتصادي .

– وليد بوتياح، مذكرة ماجيستر ، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية وباستخدام السلاسل الزمنية المقطعية(2005/1995) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير فرع الاقتصاد الكمي ،2009.

حيث قام بدراسة لمقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية و درس اهم المحددات المؤثرة على الاستثمار و قارن فيما بينهم و توصل الى اهم محدد من المحددات التي تؤثر على الاستثمار في كل دولة و خلص الى ان لكل دولة مغاربية تختلف عن الاخرى من حيث الاستثمار و كيفية العمل به .

تقسيمات الدراسة:

لقد قسمنا دراستنا الى ثلاث فصول جاءت كالتالي :

الفصل الاول: الاستثمار في الفكر الاقتصادي.

لقد تطرقت في هذا الفصل الى ماهية الاستثمار و الى مكوناته و تصنفاته والى الاهمية التي يحظى بها في النشاط الاقتصادي ثم اشرنا الى وجهة نظر كل فكر اقتصادي او مدرسة فكرية اقتصادية بالنسبة للاستثمار .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وتقيمية لواقع الاستثمار في الجزائر

و تطرقت في هذا الفصل الى مناخ الاستثمار في الجزائر وركزت على اهميته التي تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي و كذلك الى الاصلاحات في ظل البرامج التنموية

للجزائر وما نتج عنها في كل فترة ومن اجل تشجيع الاستثمار يجب خلق المناخ الملائم للاستثمار و اتباع سياسة استثمارية ناجحة .

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر.

في هذا الفصل قسمت دراستي الى مبحثين :

- **المبحث الاول** : و نتناول فيه التعريف بطريقة التقدير و اختباراتها و ذلك للبدء في حل مشكلة التقدير للنموذج .

- **المبحث الثاني** : حيث نقوم فيه على صياغة النموذج القياسي لدالة الاستثمار الخاص في الجزائر و تبيين اثر كل محدد من محددات الاستثمار المذكورة في النموذج .

تمهيد:

ان الاستثمار يعد متغير اقتصادي ، يستمد مفهومه كفرع من فروع الاقتصاد لما من علاقات مترابطة لمجموعة من المتغيرات و المفاهيم الاقتصادية كمفهوم الدخل ، و الادخار ، و الاستهلاك ، الا انه يصعب فهم الاستثمار بصفة دقيقة ما لم تحلل العلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية التي ذكرناها ومن هذا المنطلق نتطرق الى ما يلي :

- المفاهيم الاساسية حول الاستثمار

- التفسير الفكري للاستثمار و محدداته

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

تطرقنا في هذا المبحث الى ذكر بعض المفاهيم للاستثمار وذلك للأهمية التي يتصف بها من الناحية المحاسبية ثم من الناحية المالية ومن الناحية الاقتصادية ثم عرجنا على ذكر بعض مكوناته وتصنيفاته.

المطلب الأول: التحديد المفاهيمي للاستثمار

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كمايلي :

1- الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي

2- الاستثمار بالمفهوم المالي

3- الاستثمار بالمفهوم المحاسبي

أولا: الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي

إن الاستثمار هو عملية يتم بموجبها الحصول على سلع إنتاجية إما بغرض تجديد أو زيادة رصيد رأس المال الإنتاجي في المؤسسة و بصورة عامة، الاستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل.

و بالمفهوم الاقتصادي عند الكينزيين "الاستثمار هو عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة و توفير مناصب عمل جديدة (إضافية) أي استثمار منتج.[1]

و ينقسم الاستثمار إلى عدة تصنيفات منها:

1. **الاستثمار الإجمالي و الاستثمار الصافي:** فالأول يمثل الإضافات الكلية إلى رأس المال، والثاني أي الاستثمار الصافي يطرح الاهتلاك (الانخفاض في رصيد رأس المال الذي يحدث خلال الفترة الزمنية نتيجة لاستخدام هذا الرصيد أو ببساطة لمرور الوقت) من الاستثمار الإجمالي فالاستثمار الصافي يقيس الزيادة الصافية في رصيد رأس المال في خلال فترة زمنية معينة.[2]

2. **الاستثمار الثابت (ABCF) و التغير في المخزون (ΔS):** الاستثمار الثابت (ABCF) و الذي يتمثل في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت و يشمل الآلات و المعدات و أجهزة مختلفة، مباني و عقارات، مصانع جديدة، أشغال عمومية، (طرق، مطارات،...الخ)، أما التغير في المخزون (ΔS) يعتبر مهما جدا حيث أن الاستثمار هو عبارة عن التكوين الإجمالية لرأس المال زائد التغير في المخزون:

$$I=ABCF+\Delta S$$

[1]– البشير عبد الكريم ، **تقدير دالة الاستثمار الكلية** ،حالة اقتصاد الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 117.

[2]بريبش السعيد ، **الاقتصاد الكلي، نظريات ونماذج** ،دار العلوم للنشر والتوزيع، ، 2007، ص 134.

و ذلك حتى لا تتعطل عملية الإنتاج و يتمثل ذلك في:

شراء الآلات، قطع الغيار، مستلزمات الآلات لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، المواد الأولية و السلع الوسيطية...الخ.

و في المشاريع الإسكانية و ذلك مثل المنازل الفردية و الجماعية و الفيلات و الإنشاءات...الخ.[1]

3. الاستثمار في رأس المال الإنتاجي و المالي و البشري:

نعني بالاستثمار في رأس المال الإنتاجي توظيف رؤوس الأموال في شراء البضائع و الخدمات الإنتاجية.

أن الاستثمار المالي فهو توظيف رؤوس الأموال في شراء الأوراق المالية، و نقصد بالاستثمار في رأس المال البشري إنفاق الأموال على التعليم و التكوين المهني و التربصات الميدانية لاكتساب الخبرة و بذلك يحصل المجتمع على رصيد من المعارف الذهنية و الخبرات اليدوية التي تؤهله في إنتاج أكبر باستعمال مستوى عناصر الإنتاج نفسه.

و منه فالهدف من الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح سواء كان هذا الاستثمار إنتاجيا أم ماليا أم بشريا.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر ،1997، ص ص: 108-109.

ثانيا: الاستثمار بالمفهوم المالي

الاستثمار هو عبارة عن شراء الأسهم و السندات في السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع و الشراء، و كذلك الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة إلا أنه بالنسبة لكينز (Keynnes) لا يعتبر ذلك استثمارا باعتبار أن الأسهم و السندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أي لا تحقق قيمة مضافة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد و لا تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة.[1]

ثالثا: الاستثمار بالمفهوم المحاسبي

الاستثمار هو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء التي اشترتها أو التي أنتجتها و تنقسم إلى قسمين:

أ. الثابتات المرتبطة بالاستغلال: أي السلع المنتجة من المؤسسة و ليست للبيع أو التحويل كوسيلة عمل (أثاث، منقولات مادية، وسائل النقل، كمبيوتر،...الخ).

ب. الثابتات خارج الاستغلال: و هي التي لا تشكل وسائل عمل و لكنها لتستجيب لبعض الاهتمامات الأخرى و ذلك مثل: (المنشآت الاجتماعية (مطعم المؤسسة، مراكز الاصطياف،...)، شراء الأراضي و العقارات و قاعات الرياضة المختلفة و التسلية...الخ.

[1] بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 135.

المطلب الثاني: مكونات الاستثمار وتصنيفاته

بعد تناولنا للمفاهيم المختلفة للاستثمار و تعددها فانه سيتبين لنا ذكر مكونات الى الاستثمار كمايلي :

أولا: مكونات الاستثمار

إن الاستثمار كما ذكرنا في المفاهيم السابقة هو على أنه هو التكوين الخام لرأس المال الثابت (GFCF) يحتوى وفق نظام المحاسبة الوطنية على ما يلي:

1. الاستثمارات المنتجة: و هي التي تتمثل في وسائل التجهيز التي تشكل وسائل العمل للمشاريع و يدخل في ذلك التغير في المخزون من سلع تامة الصنع أو سلع قيد الصنع.[1]
2. الاستثمار في المباني و بما فيها من ترميمات و إصلاحات كبرى.[2]
3. الاستثمارات في المساكن و بما فيها من ترميمات و أعمال صيانة كبرى.

و يحتوي من جهة أخرى على الاستثمارات غير المنتجة أو بكلام أكثر دقة غير المنتجة مباشرة و تتمثل في الاستثمارات الجماعية مثل: المدارس، الجامعات، المستشفيات، و الطرق و الجسور...الخ.

[1] بريبش السعيد، **مرجع سابق**، ص 136.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005، ص 192.

ثانيا: تصنيف الاستثمار

حيث أن الاستثمار يعتبر من المفاهيم المعقدة في علم الاقتصاد و لكون المعايير المختلفة التي تخص طبيعة أو الهدف منه أدت إلى تباين المفاهيم المتعلقة بالاستثمار و تصنيفه.

حيث أن الاستثمار يمكن تصنيفه إلى استثمار إجمالي و استثمار صافي، و استثمار مستقل و استثمار تبعي أو محرض و باستثمار حقيقي و ظاهري، و استثمار عمومي و خاص.[1]

أ. الاستثمار الإجمالي (AB): يمثل القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية الجديدة المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة هي السنة (متضمنة الاهتلاك أو الاستثمار التعويضي(Ir)).

الاستثمار الصافي:

عبارة عن الاستثمار الإجمالي ناقص الاهتلاك (Ir)، حيث أن السلع الرأسمالية التي تم استخدماها خلال السنة تهتلك و لذلك لا بد من طرح الاهتلاك للحصول على الاستثمار الصافي (In) أي: In=Ib+Ir

[1] خالد وهيب الراوي، **الاستثمار (مفاهيم-تحليل-استراتيجية)**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الصناعة، الأردن، ط1، 1999، ص 34.

ب. الاستثمار المستقل (Ia) و الاستثمار التبعي (Ii):

يتمثل الاستثمار المستقل عن الدخل في تقدم أساليب التسيير و التنظيم، التقدم الفني و التكنولوجي و مستوى المعرفة و تقنيات الإنتاج...

كل هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر في تغير حجم الدخل الوطني أما الاستثمار التبعي جعل (Y) الدخل يرتبط بحجم الاستثمار (I) حيث أن كل زيادة في حجم (Y) ستؤثر في الاستثمار.

ج. الاستثمار الحقيقي و الاستثمار الظاهري:

يتمثل الاستثمار الحقيقي في الاستثمار الاقتصادي أي الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة، في حين أن الاستثمار الظاهري هو عبارة عن الاستثمار المالي في الأسهم و السندات أو الاستثمار المصرفي.[1]

د. الاستثمار العمومي و الخاص:

الاستثمار العمومي هو ذلك الاستثمار الذي يخضع مباشرة لسلطة الحكومة و يلي احتياجات اقتصادية واجتماعية متنوعة و لا يضع الربح في المقام الأول.

أما الاستثمار الخاص يخضع لسلطة القطاع الخاص مباشرة و يضع الربح في المقام الأول و إذا كنا في نظام اقتصادي حر يجب على الحكومة أن تقلص من تدخلها في النشاط الاقتصادي، و أن تترك الفرصة للقطاع الخاص للممارسة نشاطاته المختلفة في حدود القانون العام الذي يحكم الاستثمار، ويفتقر دور الحكومة في هذا النظام على ضبط

[1] بريبش السعيد، **مرجع سابق**، ص 136.

الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية و النقدية و ذلك مثل تدخل الحكومة من خلال زيادة النفقات أو تقليصها وضبط النظام الضريبي من خلال قوانين المالية السنوية و إجراء تغيرات عليها بما يساعد المؤسسة على زيادة طاقتها الإنتاجية و تخفيض التكاليف وتقديم مساعدات لها إن اقتضت الضرورة و كذلك السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود و مراقبة الكتلة النقدية و تحسين وسائل الدفع و سياسة القروض و معدلات الفائدة للاقتراض و الإقراض...الخ.

وتهدف الحكومة من خلال السياسات السابقة إلى إقناع المؤسسات الإنتاجية بشكل غير مباشر إلى جعل هذه المؤسسات تتصرف بالطريقة التي تساعد على الأقل في المحافظة على مستوى التوظيف "التشغيل" و استقرار المستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في النشاط الاقتصادي

بصورة عامة يمكن القول إن الإنفاق الاستثماري ما هو إلا ذلك النوع من الإنفاق على السلع الرأسمالية و التي تتمثل في المكائن والآلات، كما يتضمن الإنفاق على المباني القديمة كما يتضمن التغير في المخزون السلعي.

إن الإنفاق الاستثماري يحتل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ونذكر منها: [1]

1. يعتبر الاستثمار من أهم العوامل المحددة للطاقة الانتاجية.

[1] طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، المستقبل للنشر و التوزيع ، مصر ، 1994، ص 7.

2. يعتبر واحد من المكونات الأساسية و الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي.

3. يتميز الإنفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق، بأنه شديد التقلب (عدم الاستقرار) نظرا لأن التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات.

4. الاستثمار يحافظ على قيمة الموجودات، عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجال استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار و تقلبها.[1]

5. يهدف الاستثمار إلى تحقيق العائد (الربح) أو (الدخل) مهما يكن نوع الاستثمار فكل من يوظف أمواله يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

[1] أحمد عارف السعاف، محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، جامعة الزرقاء الأهلية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، 2009ن ص 120.

المبحث الثاني: التفسير الفكري للاستثمار و محدداته.

يلعب الاستثمار دورا هام في النظام الاقتصادي و لما يكتسبه من اهمية بالغة في التطور و النمو الاقتصادي مما يجدر بنا ان نتطرق الى اهم الدراسات التحليلية للأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية الهامة

و في هذا الشأن نجد ان الاستثمار في الفكر الكلاسيكي يفسر من خلال علاقته بالادخار كما نجد في الفكر الاقتصادي الماركسي تفسير مفهوم الاستثمار من خلال تطرق كارل ماركس الى نظرية الحتمية و فائض القيمة اما في الفكر الاقتصادي الكنزي وضح فيه علاقة الاستثمار بالاستهلاك و الدخل و الادخار و عليه يجدر بنا تناول ما يلي:

المطلب الأول: التفسير الفكري للاستثمار

نتطرق في هذا المطلب الى التفسير الفكري للاستثمار في عدة مدارس اقتصادية نذكر منها:

أولا: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحديد و تحليل لمفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، و كذلك يعتبر الفكر الكلاسيكي أن التراكم الرأس المالي هو مصدر للنمو الاقتصادي مثلما جاء به (آدم سميث) (A. Smith) و لذلك نلجأ إلى كيفية تحديد الادخار لمتغير الاستثمار و نذكر الأسباب التي تدعو إلى الادخار

ووظيفة تقسيم العمل و دوره في تراكم رأس المال و في الأخير تقييم النظرية الكلاسيكية لمفهوم الاستثمار.

1. علاقة الادخار بالاستثمار:

يرى الكلاسيكيون في وجهة نظرهم أن للتحقيق النمو و التطور الاقتصادي يرجعون إلى فكرة الفائض الاقتصادي التي تتمثل في الادخار، و حاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار و أقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال و لذلك فالادخار عند الكلاسيك هو عبارة عن القوى الشرائية المتوفرة المستبعدة في الاستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم و المواد الغذائية للعمال، و المواد الأولية، و أدوات العمل في الورشات.

"و هو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم".[1]

و بالتالي فالكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة.[2]

[1] Mohamed Dowider, **L'économie politique**, une science sociale, Maspéro, Paris, 1974, p 182.

[2] A. Smith : **Recherche sur la nature et les causes de richesse des nations**, Gallimord, Paris, 1976, P 141.

و يعتبر آدام سيمث أن الادخار و العمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة و يتفق معه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دافيد ريكاردو (D.Ricardo)، و جون باتيستساي (J.B.Say).

و طالما أن الادخار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، و بالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث، "فإن ارتفاع حجمه سيستلزم انخفاض الأجور، مما يجعل الاثنين إذن في حالة عكسية".[1]

و بالتالي الربح يعتبر مصدر أساسي للادخار فالعلاقة بينهما علاقة طردية، و هكذا اهتم الكلاسيكيون بالادخار باعتباره شرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الاقتصادية و لما له علاقة دائمة بالاستثمار.

2. دور تقسيم العمل في تراكم رأس المال:

يرى آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" أن رأس المال مرتبط بالنظرية الخاصة بتقسيم العمل حيث يقول: "عندما لا يكون هناك تقسيم للعمل لا يكون قسط متراكم متجمع مسبقا قصد تسيير شؤون المجتمع".[2]

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 39.

[2] A. Smith, **op.cit**, p 125.

أما جان باتيستساي (J.B.Say) يرى أن رأس المال في مفهومه ينقسم إلى قسمين رأس مال منتج و رأس مال غير منتج فالأول يتمثل في الأموال الاقتصادية لتحقيق منفعة سواء كانت خدمة أو مادة.

أما رأس المال غير المنتج يتمثل في نوع من القيم المنتجة التي لا توجه إلى الإنتاج و لا إلى الاستهلاك و إنما يحتفظ به لأغراض المستقبل للتظاهر بالفضفضة و الثراء لدى طبقة الأسياد.

تقييم النظرية الكلاسيكية:

يمكن أن نلخص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الاستثمار في النقاط التالية:

1. الادخار يكون أكبر أو أقل من الاستثمار في الواقع العملي.
2. يتحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار أي عرض رأس المال و طلب رأس المال يحدد مستوى سعر الفائدة.
3. زيادة الادخار تؤدي إلى الطلب الكلي على الاستثمار، إلى انخفاض الطلب الكلي على الاستهلاك، مع ثبات مستوى الدخل الكلي و العكس صحيح.

ثانيا: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي

إن النتائج التي توصلت إليها المدرسة الكلاسيكية كانت مخالفة لنتائج أفكار المدرسة الماركسية رغم وجود بعض أوجه التشابه في التحليل حيث جاء كارل ماركس

(Karl Marks) و أخذ مفهوم نظرية القيمة عند الكلاسيكيين حيث وصف بالنظام الرأسمالي و حكم عليه بالزوال حيث أن كارل ماركس وحكم عليه بالزوال حيث أن كارل ماركس اعتبر أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذي تتضمنه تلك السلعة، أي بعدد الساعات التي استغرقتها تحويل و إنتاج تلك السلع.[1]

و تطرق كارل ماركس كذلك في نظرية فائض القيمة أن الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله و يدفع له قيمة لقاء ذلك، و يتحدد قيمة قوة العمل كأي سلعة أخرى بوقت الهمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته و معيشة عائلته.[2]

و هكذا يجعل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة، أي قيمة العمل و قيمة الأجر و هذا الفرق يدعى "فائض القيمة" و هو المفهوم الأساسي للماركسيين لتحليل النظام الرأسمالي، أي استغلال الرأسمالي للعامل و لقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين هما:

- رأس المال الثابت و المتمثل في الآلات و المعدات و المواد الأولية.
- رأس المال المتغير و هو الذي تدفع منه أجور العمال و هو مصدر لفائض القيمة.

فلذلك يرى كارل ماركس أنه عندما يتحول رأس المال الثابت و رأس المال المتغير إلى نقود تتحول معه فائض القيمة إلى نقود أيضا.

---

[1] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، ص 120.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 283

و فائض القيمة المحول بهذا الشكل يعيد الرأسمالي تحويله إلى عناصر طبيعية من رأسماله الإنتاجي، من أجل تحديد عملية الإنتاج و هو ما يحدث عملية التراكم الرأسمالي.[1]

و منه نستخلص أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة، و هو لب التراكم و أن الادخار هو مصدر التراكم، و أن عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار الذي هو أداة عملية إعادة الإنتاج الموسع.[2]

ثالثا: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي

إن حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في سنة 1929 في الدول الرأسمالية التي تمثلت أساسا في تقليص الطلب و انتشار البطالة كانت منعرجا لصدور كتاب "النظرية العامة للاستخدام و النقود و الفائدة" لصاحب "جون مينارد كينز" سنة 1936 يفسر فيه الأسباب التي يواجهها النظام الرأسمالي مبينا كيفية علاجها و إيجاد الحلول المناسبة، منتقدا النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد في حين وصف كينز كتاب "رأس المال" أنه كتاب اقتصادي مضى عليه الزمن، و لا مكانة له في العالم المعاصر.

و في إطار دراسة مفهوم الاستثمار في النظرية الكينزية سوف نحاول أن نتطرق إلى بعض النقاط الأساسية التالية:

[1] كارل ماركس، **مرجع سبق ذكره**، ص 573.

[2] عابد دليلة، **الاقتصاد السياسي**، مديرية الكتب و المطبوعات، حلب، سوريا، 1979،ص ص 496-500.

1. الاستثمار و علاقته بالاستهلاك و الادخار:

إن الادخار يتولد عن زيادة الدخل لأي شخص كان عن الاحتياجات المعيشية أي (الاستهلاك) و بالتالي يتولد فائضا يطلق عليه الادخار و بالتالي عند توظيف الفرد لهذا الفائض أو هذا الجزء المدخر فنستطيع أن نسميه استثمار و في هذا الشأن يرى كينز هناك تعادل بالضرورة بين الادخار و هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، و بين الاستثمار و هو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات.[1]

لذلك يكون لدينا: الادخار يساوي الاستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة.

و من هنا نستنتج أنه يتساوى الادخار بالاستثمار كما يلي:[2]

الدخل = قيمة الإنتاج، الاستهلاك + الاستثمار.... (*)

و لدينا كذلك: الادخار= الدخل – الاستهلاك.... (**)

و من المعادلة (*) نستنتج أن:

الاستثمار = الدخل – الاستهلاك.....(***)

[1] عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مديرية الكتب و المطبوعات، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977، ص 590.

[2] وليد لوتياح، **مذكرة نيل شهادة الماجستير ،دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية** ،كلية العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006، ص 16.

و بتطابق المعادلة (**) مع المعادلة (***) نجد أنه:

الادخار = الاستثمار

و في حالة تساوي الدخل الشخصي مع تلبية الاحتياجات الأساسية المعيشية، دون توفر فائض لديه في هذه الحالة يكون الدخل مساوي للاستهلاك أي أن:

الدخل = الاستهلاك

و يتبين مما سبق أن علاقة الاستثمار بالاستهلاك و الدخل[1] تتم عن طريق الدخل و كما يرى كينز أن الادخار يلي الاستثمار و يكون تابع له بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار.

2. الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال:

يفكر المستثمر في العائدات التي يجنيها الاستثمار طوال مدة حياة الاستثمار، فالمستثمر دائما يفكر في بدائل هذا الاستثمار إذ يمكنه شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله في البنوك لغرض الاستفادة من الفائدة و من هذا المنطلق يبقى المستثمر يقارن بين العوائد التي يجنيها جراء الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة و الفوائد التي يحصل عليها جراء إيداع أمواله بالبنوك أو في شراء السندات، و بهذا لكي يكون هناك حافز

[1] محمد الشريف إيمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ج 2، ص 173.

للاستثمار لدى رجال الأعمال لابد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى بكثير من سعر الفائدة أو على الأقل مساويا له.

و أن العلاقة[1] بين المردود المرتقب من رأس المال و سعر عرضه أو كلفة استبداله، أي كلفة إنتاج وحدة إضافية من هذا الرأسمال تعطينا الكفاية الحدية لرأس المال.

و يعرف جون مناردكينز **(Keynes)** الكفاية الحدية لرأس المال كما يلي:

"هي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طور مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأس مال".[2]

$$R_1, R_2, R_3, \ldots, R_n$$

حيث أن:

R1: هي عائد تشغيل الآلة في السنة الأولى.

Rn: عائد تشغيل الآلة في السنة **n**.

و لحساب الكفاية الحدية لرأس المال، نحسب معدل الخصم الذي يجعل مجموع القيم الحالية للفوائد إلى ثمن رأس المال أي ثمن الآلة.[3]

و نفترض أن:

---

[1] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص 109

[2] جون ميناركينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نها رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1939، ص 166.

[3] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص ص 174-175.

Pk: ثمن رأس المال

e: الكفاية الحدية لرأس المال

و لتكن لدينا المعادلة التالية:

القيم الحالية للفوائد المتوقعة المخصومة = **(Pk)** ثمن رأس المال أي أن:

$$P_k = \frac{R_1}{(1+e)^1} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \frac{R_3}{(1+e)^3} + \cdots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

إذا تم معرفة قيم **Rn,.....R2,R1,Pk** يمكننا معرفة قيمة الكفاية الحدية لرأس المال **(e)**.

إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق أي **(i<e)** فإن المستثمر يقدم على الاستثمار، و إذا كان العكس فإن المستثمر يتوقف عن الاستثمار.

فحسب التحليل الكينزي فإن زيادة التوظيف في رؤوس الأموال خلال فترة معينة تؤدي إلى تناقص الفعالية الحدية لهذا الرأس المال الموظف لعدة أسباب منها:

- زيادة الأصول الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، و بزيادة الإنتاج و العرض يؤدي إلى انخفاض سعر المنتجات، فتقل بالتالي المردودية المتوقعة لهذه الأصول.

- زيادة الأصول الرأسمالية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها، و بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم في ظل تناقص الغلة، أو زيادة التكاليف أي يميل سعر هذه الأصول أو تكلفة و إحلالها أي الارتفاع.[1]

و على هذا الأساس إذا زاد حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، هذا يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال حسب الشكل التالي:

الشكل (1-1): منحنى الطلب الاستثماري

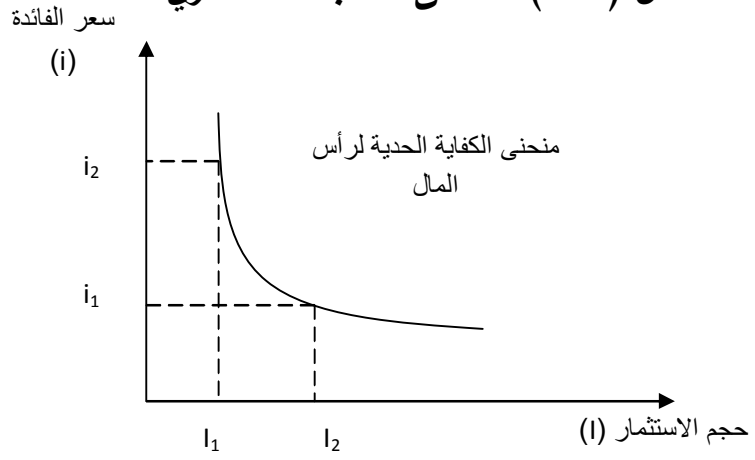

المصدر: بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي.

و من هذا الشكل تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وسعر الخصم المتوقع.

أي كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع و العكس صحيح.

[1] وليد بوتياح، **المرجع السابق**،.ص ص24-28

المطلب الثاني: محددات الاستثمار

يتحدد الطلب الاستثماري كغيره من الظواهر الاقتصادية بمجموعة من العوامل أهمها:

أولا: سعر الفائدة

إن الهدف الأساسي لأي استثمار اقتصادي كشراء الآلات و المعدات هو الحصول على مردودية كبيرة أو عالية في الإنتاج، بحيث يكون هذه المردودية أكبر من مردودية الموجودات الأخرى أو استثمار في مجالات أخرى.

فعلى سبيل المثال إذا توقع مستحدث (ما) بأن توظيف أمواله في شراء آلات جديدة سيعطيه مردودية (6%) و لكن إذا وظف أمواله في البنوك سيعطيه (7%) فإنه بدون شك سيفضل (7%).

و من هنا نفهم أن المستثمر الخاص سيختار المشاريع التي يكون فيها معدل الفائدة ضعيف أو منخفض و معدل مردود الاستثمار كبير (مرتفع).[1]

و عموما يكون كتابة علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة بالشكل:

I=I(i) :I'(i)<0

[1] بريش السعيد، **مرجع سابق**، ص 140.

و هذا يعني وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة **(i%)** و حجم الاستثمار **(I)** و نستنتج أن الطلب الكلي على الاستثمار **It** دالة متناقصة في معدل الفائدة **(i)**، أي أن:

$$\mathbf{It=f(i)}$$

و يكون $\frac{\Delta I}{\Delta i} < 0$

و يكون الشكل كالتالي:

الشكل(1−2): علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة

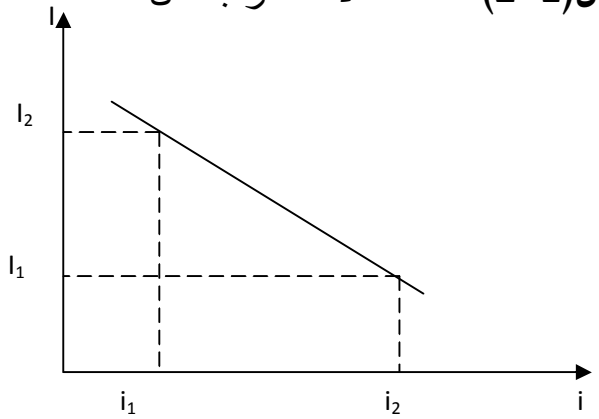

المصدر: من اعداد الطالب.

ثانيا: الكفاية الحدية لرأس المال

و يقصد بها بأنها ذلك العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة و التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه الاستثمارات إلى استخدام أو في مجال دون الاستخدامات الأخرى.

و من خلال المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق وبين الكفاية الحدية لرأسمال، يمكن أن يحدد مقدار رأس المال المطلوب استثماره في أي نشاط، حيث ما دامت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، السائد في السوق كلما شجع ذلك على زيادة الاستثمار فمن هنا نطرح سؤالا و هو إلى أي حد تستمر عملية الاستثمار و الأموال في المشروع؟

فالإجابة على ذلك تمثل عملية الاستثمار تستمر ما دامت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، و هكذا إلى أفشل حد، حيث لا بد أن نأخذ الكفاية الحدية لرأس المال بالتناقص و على هذا الأساس، فإن عند الوصول إلى حد تتساوى فيه الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ذلك الحد الذي لا بد من التوقف عنده من استثمار أموال إضافية ففي حالة الازدهار و الانتعاش الاقتصادي، يلاحظ بأن سعر الفائدة يأخذ بالارتفاع.

لكن يلاحظ أيضا ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال و بدرجة أكبر مما يشجع على تنشيط الاستثمار و بالتاي زيادة الانتعاش الاقتصادي، و العكس في حالة الركود الاقتصادي.

ثالثا: الدخل

يرى الاقتصاديون الكينزيون بوجود علاقة وثيقة بين الاستثمار و مستوى الأرباح في الوحدات الإنتاجية[1]، فكلما زادت الأرباح يكون بمقدور المستثمرين تمويل استثمارات جديدة، مما يجعل ازدياد الأرباح مؤشرا على أرباح وفيرة في المستقبل هذا من جهة، و من جهة أخرى توجد علاقة قوية بين مستوى الأرباح و مستوى الناتج الكلي أو الدخل مما يستلزم وجود علاقة بين الاستثمار و الدخل، و من هنا نخلص إلى أن الاستثمار يعتبر تابعا للدخل و ليس مستقلا عنه.

و من العوامل الأخرى المحدودة للإنفاق الاستثماري نذكر منها:

- التقدم العلمي و التكنولوجي.
- توقعات المستثمرين.
- الأرباح المتوقعة و درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة.

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ، دار العلوم للنشر و التوزيع،الأردن ، ط1، 2002، ص 126.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل النظري من البحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار من تعريفه و مكوناته و تصنيفاته و إلى أهميته في النشاط الاقتصادي، و كذلك تعرضنا إلى التفسير الفكري للاستثمار و بعض من محدداته و منه خرجنا ببعض النتائج نذكر منها:

1. لكون تعدد تعاريف الاستثمار إلا أنها تؤدي إلى معنى واحد و هو الحصول على سلع و التجهيز.
2. أهم محددات الاستثمار هي سعر الفائدة، الدخل، الكفاية الحدية لرأس المال.
3. الاستثمار هو عملية تنشيط الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر

أشار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998 الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى التطور الإيجابي للأوضاع في الجزائر خلال هذا العام فإن التطورات الاقتصادية كانت مهمة و أبرزها انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة و إنشاء سوق لقيم الخزينة العامة و مواصلة الاصلاحات الهيكلية حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا موجبا كما تمكنت السلطات النقدية من خفض نسبة التضخم و استقرار الصرف و أضاف التقرير أنه خلال سنة 1998 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية نحو 1.43 مليون دولار منها 1.18 مليار في قطاع المحروقات و 243.9 مليون دولار في القطاعات الأخرى و يمكن تقسيمها كما يلي:[1]

- الصناعات الكيميائية 160.6 مليون دولار.
- الصناعات الغذائية و الفلاحة 43 مليون دولار.
- الأشغال الكبرى 23 مليون دولار.

أما مصادر هذه الاستثمارات الأجنبية فنقسمها على النحو التالي في سنة 1998:

- الاتحاد الأوروبي 42% أي حوالي 600 مليون دولار.

[1]–سحنون فارق : مذكرة ماجستير ، قياس أثر بعض المؤشرات الفنية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر(2009–2010) ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، ص24 .

- الدول العربية 25.6% أي حوالي 366 مليون دولار.
- باقي الدول 32.4% أي حوالي 463 مليون دولار.

إلى جانب هذا فإن الجزائر ما زالت تواصل جهودها في جلب الاستثمارات الأجنبية و ذلك بتكثيف الندوات و الزيارات إلى البلدان العربية و الأجنبية و التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي، زيادة على هذا كله فإن هناك تطورات سريعة إيجابية خلال هذه السنة مما اكتسبت مناخ الاستقرار و السلم الأهلي و القضاء على الاضطرابات التي عرفتها في السابق.

المطلب الأول: واقع الاستثمار في الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات و عناصر تنفسية لجذب الاستثمارات و هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين، و خاصة أن مناخ الاستثمار الحالي يساعد على ذلك و أهم العناصر التي تساعد ذلك واقع

الاقتصاد الجزائري، الإطار التشريعي، و التنظيمي و الإداري خاصة قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد.

1. التطورات التشريعية الإدارية:

لقد أدخلت الجزائر إصلاحات و تعديلات مختلفة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار، فصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز و الضمانات، كما

أعادت النظر في أنظمتها الجبائية و الجمركية و في تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، و إنجاز مشروع المناطق الحرة.

و أهم ما جاء في هذا القانون حرية و ضمان الاستثمار بدون الأخذ بعين الاعتبار هل المستثمر الأجنبي أم جزائري و أعفت حرية تحويل الأرباح و رؤوس الأموال و من أجل كل هذا أبرمت الجزائر اتفاقيات منها:

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف و تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين و الدول المضيفة.
- اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.
- الاتفاقية العربية المغربية لضمان الاستثمارات.

2. المؤهلات الخاصة للجزائر:

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي و على مقربة من بلدان أوروبا الغربية و تتمثل مدخل إفريقيا تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب[1].

كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود و التي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير.

[1]–علي رمينة : دروس الاقتصاد الكلي التطبيقي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 2003–2004 ، ص26 .

و تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول و الغاز و المعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل:

- **حجم السوق:** حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 36.3 مليون سنة 2011 ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة و مواد التجهيز على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات سنة 2011 ما يقارب 17.5 مليار دولار و هي في تزايد مستمر.
- **البنية التحتية:** تملك الجزائر نسبة متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 120 الف كيلومتر كما يوجد 4 ألف كيلومتر من السكك الحديدية، يوجد بالجزائر حوالي 11 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات و يمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 51 مدرجا منها 30 للملاحة الجوية، و 12 مطارا دوليا.
- **المحيط التقني:** تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70% من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة و معلوماتية مختلفة.

المطلب الثاني: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة، فإن مشاركة رأس المال الأجنبي أصبح ضروري في التنمية الاقتصادية من أجل هذا يجب على الجزائر أن توفر و تخلق مناخ ملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية و ذلك بتحقيق بعض الشروط:[1]

- أن تكون كل المعلومات الخاصة بالاستثمار و المحيط به متوفرة.
- أن تكون المعاملة متساوية بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- تطهير المحيط من البيروقراطية و محاربة الرشوة.
- احترام قواعد الضمانات و الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول و الهيئات الدولية.
- تحقيق و إنجاز ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يؤدي إلى تحويل أو تسعير العملة بنسبة جيدة من طرق البنك المركزي الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية.
- إنجاز سوق مالية مفتحة لرؤوس الأموال الدولية.
- استقرار المحيط التشريعي و السياسي و خاصة المحيط الأمني.
- استقرار المناخ الاقتصادي.

[1] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 85.

- الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمار.
- الاصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي.
- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول "30 ماي 1989".
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني "3 جوان 1991".
- سياسات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية.
- اصلاح النظام العام و ترقية القطاع الخاص.
- تحرير الأسعار و إلغاء الدعم.
- الاصلاح الضريبي.
- اصلاح القطاع المالي و المصرفي.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار في ظل البرامج التنموية

إن عيوب التسيير الإداري للاقتصاد الجزائر كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية الكبيرة التي يولدها قطاع المحروقات، لكن بمجرد انخفاض الأسعار انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني و اتضحت هشاشته على إثر الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986، وعلى إثرها خاضت الجزائر سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية الذاتية من سنة 1988، من خلال مراجعة الاطار التشريعي و القانوني المتعلق بالقطاع العام و الخاص، و أبدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و هو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد و تفضيل أدوات السوق على الأدوات الإدارية.

و بعد سنتين من انتهاء برامج الاصلاحات الهيكلية، عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال استراتيجية النمو المحلية، إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، و البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، و البرنامج الخماسي(2010-2014).

انطلاقا من التطور الكينزي فإن الزيادة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، و على هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) على النمو الاقتصادي و يلمس البرنامج الخماسي 2010-2014 بأن هناك جهود كبيرة للدولة من

أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال هذه السنوات غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

إن مسار الاصلاحات الاقتصادية ما زال مستمر و متواصل إلى يومنا هذا خاصة و أن الاقتصاد الوطني بدأ يعرف انفتاحا تدريجيا أمام المؤسسات الأجنبية و الخواص، و الذي يعبر عن عزيمة السلطات العمومية على الادماج في الاقتصاد العالمي بفعالية و استغلال الفرص المتاحة أمام المؤسسات، و مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو و الاستثمار و كذلك لتخفيض أعداد الفقراء و عدم المساواة.

و منه فإن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2014 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، و البرنامج الخماسي 2010-2014.

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام، و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية.

سطر برنامج الانعاش أربعة أهداف عملية و ثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية و مؤسسة الإنتاج الصغيرة و المتوسطة، لا سيما المحلية منها، و در الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية

حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية[1]، و ترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي و انعاش الاقتصاد الجزائري.

- إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، و من ثم كان تركيز عمل الحكومة على

1- وليد بوتياح ، مرجع سابق ، ص12

تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

و هكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي و دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و انعاشها، و دون تعبئة الادخار المحلي، و دون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة استراتيجية للإنعاش القائمة على الاصلاحات الهامة لإطار التسيير و إصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي و الاجتماعية، و عليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك و تهيئة بلادنا إلى انعاش أفضل.

و من هنا، يجب أن تسمح الاستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو و الحفاظ عليه بصفة مستديمة، حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي و بوتيرة سنوية بأكثر من 5%، من أجل تقليص البطالة و الفقر، و خلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004.

و تقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد و تقليص نسبة البطالة و عدم الانتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب و يرتكز برنامج الانعاش على المحاور الآتية:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
- تطهير محيط المؤسسة و إعادة تنشيطها.
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

و يقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنه "بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى و تجميع الموارد الكافية، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني و الحصول على طلب كاف على المستوى الوطني"[1].

و عندئذ تجدر الإشارة إلى الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو و الناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، تتمثل أخطرها في اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب.

و بالتالي فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية و تشغيل اليد العاملة المحلية.

إن المصادقة على برنامج دعم الانعاش الذي خصص له مبالغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74% تندرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة و الذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد و التي تميزت بما يلي:

[1]–وليد بوتياح : مرجع سابق ، ص 13 .

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي.
- نسبة نمو غير كافية.
- ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

إن نسبة 3.2% من معدل النمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995-2000) تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لا سيما في مجال الشغل و السكن و المرافق الاجتماعية و ظروف المعيشة.

و قد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات و ضعف إنتاجية جهاز الإنتاج، انتشار النشاطات غير الرسمية، و نشاطات المضاربة بشكل أوسع و متزايد.

إن النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي لم تسمح بالاستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة و شغل منصب عمل دائم و الأمن الاقتصادي، و لا بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار و إنشاء ثروات.

فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الأسرة، أدى إلى تدهور قدرتها الشرائية و ظروف معيشتها، مما فتح المجال إلى انتشار الفقر و اتساع الفوارق الاجتماعية.

يمتد برنامج الانعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، و يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها و إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف

المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، و سنجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات و دعم المؤسسات.

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية و المدرجة في الجدول الآتي:

الجدول (2-1): عرض مقومات برنامج الانعاش الاقتصاد (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، CNES، 2001، ص 14.

و تهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة، و التنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف:

- **تحديث و توسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشلك جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، و من جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية:** و ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة اليت تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و

الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته و التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدر بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، و عليه المجموع النهائي لقيمته بصبح 8705 مليار دج.[1]

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي:[2]

- تحسين ظروف معيشة السكان 45.5%.

[1]–مخناش فتيحة ، صالحي ناجية ، أبحاث المؤتمر الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014) ، مدار الدكتوراه ، جامعة سطيف ، 2013 ، ص 2

[2]–تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، CNES، 2001 ، ص 11 .

- تطوير المنشآت الأساسية 40.5%.
- دعم التنمية الاقتصادية 8%.
- تطوير الخدمة العمومية 4.8%.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1.1%.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي و ذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

1. تحسين ظروف معيشة السكان:

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5% (1908.5 مليار دج)، و هو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية، و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل و من ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

و وزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج) و يليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام و المطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، و تأهيل المرافق التربوية و

المنشآت الرياضية و الثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

2. تطوير المنشآت الأساسية:

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، و هذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703.1 مليار دج)، على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

النقل (700 مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، الماء (سدود و تحويلات) (393 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10.15 مليار دج).

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية و لا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

3. دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية و هي:[1]

[1]– مخناش فتيحة ، صالحي ناجية ، مرجع سابق، ص 3.

- **الفلاحة و التنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج و هو يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.
- **الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج و ذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية و كذا تطوير الملكية الصناعية.
- **ترقية الاستثمار:** حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- **الصيد البحري:** حيث خصص به ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.
- **السياحة:** حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية:** إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغير و المتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة

و مناصب العمل، و كذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

- **تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:** الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية و جعلها في مستوى التطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات و خصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

أ. البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و كذا رقمنة 61 محطة أرضية.

ب. العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الأفراد و المؤسسات، و من ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، و يتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

ج. الداخلية: و الغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية.

د. التجارة: إذ أنه و قصد تحسين الفضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشلك رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف، إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

هـ. المالية: حيث يهدف إلى تحديث و عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة و قت ذاك كما سبق ذكره، و تواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الاخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب.

و بذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما زالت قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دج[1] أو ما يعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين اثنين هما:

1. استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار.
2. إطلاق مشاريع جديدة مبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

❖ يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال:

[1]- مخناش فتيحة ، مرجع سابق ، ص 4 .

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في إنجاز الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.00 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه و إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح و أكثر من 200 نزل و دار شباب.
- و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

❖ خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية و تحسين النقل الحضر (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم.
- و ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

❖ و علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.
- و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

- سنعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.

❖ أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف اليت سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي و يولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

❖ و على صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية.

و عليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبير للدولة من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و يجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

خلاصة الفصل الثاني:

لا تزال النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لسياسة برامج الاستثمارات العمومية و الاصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2000 و حتى الوقت الراهن تثير الكثير من التساؤلات لمختلف الاقتصاديين و المحللين و ذلك بالرغم من مرور أكثر من 12 سنة على بدايتها بسبب الظروف الداخلية و الخارجية الملائمة.

إلا أن بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرامج الاصلاحية و الانعاشية التي نفذتها الجزائر في السنوات الأخيرة حيث تحسنت معظم المؤثرات الاقتصادية الكلية و عاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات الكلية الداخلية و الخارجية. حيث أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات و الصدمات الخارجية.

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد القياسي من العلوم الحديثة والمتطورة التي ساهمت في التقدم التكنلوجي والتطور الاقتصادي اذ يعتمد على ايجاد العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض وكذلك الحلول الممكنة للمشكلات الاقتصادية التي تواجه المستثمرين الاقتصاديين.

المبحث الأول: عرض طريقة التَّقدير والاختبارات.

كما ذكرنا سالفا للاقتصاد القياسي اهمية كبيرة لإيجاد الحلول الممكنة لأي مشكلة اقتصادية نلجأ الى طريقة التقدير والاختبارات ولكن قبلا ذلك يجب التطرق الى مايلي :

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

قبل عرض طريقة التَّقدير التي سيتم استعمالها في الدِّراسة نتطرَّق إلى مفهوم الاقتصاد القياسي فالاقتصاد القياسي هو ذلك العِلم الاجتماعي الذي يهتم بقياس العلاقات التي تناولتها النَّظريات الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغةٍ رياضيةٍ انطلاقًا من بيانات واقعية، بهدف اختبار مدى اتِّفاقها مع الواقع أو تفسير بعض الظَّواهر أو التَّنبؤ بسلوك الظَّواهر الاقتصادية في المستقبل أو اتخاذ القرارات[1].

ويعبر عن هذه الصيغة النَّظرية بالنَّموذج الاقتصادي، ويتطلب تحديد النموذج [2]:

- تحديد متغيرات النَّموذج، أي تحديد المتغير التَّابع والمتغير المستقل والذي يؤثر في المتغير التَّابع؛
- تحديد الإشارات والمقادير المتوقعة للمعلمات؛
- الصياغة الرياضية للنموذج.

([1]) سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات** ، مكتبة الإشعاع للطباع والنشر، مصر، 1997، ص 26.

([2]) نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص ص 16-20.

أما منهج البحث في مجال الاقتصاد القياسي فهو يمر بعدَّة مراحل يمكن عرضها كما يلي:

1- تعيين النَّموذج: عن طريق صياغة العلاقات بين المتغيرات محل الدِّراسة رياضيًا؛

2- تقدير معلمات النَّماذج: وهي مرحلة تتطلب الإلمام بطرق الاقتصاد القياسي وافتراضاتها والمضامين الاقتصادية للمعلمات المقدرة؛

3- تقييم المقدَّرات: من خلال مقارنتها بالمعايير الاقتصادية (النَّظرية الاقتصادية) والمعايير الإحصائية، إضافة إلى معايير الاقتصاد القياسي.

4- تقييم القدرة التنبؤية للنَّموذج: كثير ما يستوفي النَّموذج المقدَّر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية السابقة، ولكن تظل قدرته التَّنبؤية ضعيفةً بسبب التَّغير السَّريع في المعلمات الهيكلية للنَّموذج كنتيجة لأحداثٍ طارئةٍ غير متوقعة، لهذا تكون المرحلة الأخيرة في تقدير النَّموذج هي اختبار مدى استقرار التَّقديرات واختبار حساسيتها للتغيرات.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط.

يعتبر الانحدار البسيط أحد الأساليب الاقتصادية في التَّنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية.

1- تقديم النَّموذج: يهتم تحليل الانحدار الخطي البسيط بتحديد العلاقة بين متغيرين إثنين فقط حيث يُستخدم لتكوين علاقة بين متغير تابع Y ومتغير مستقل أو مفسِّر X، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من X.

وتعرَّف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ: $Y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i$

حيث: Y_i: متغير تابع ، x_i : متغير مستقل، ε_i : الخطأ

2- فرضيات النَّموذج:

يعتبر الخطأ ε_i متغيرًا عشوائيًا يخضع للفرضيات الأساسية التَّالية:

- ε_i موزع طبيعيا.
- قيمته المتوقَّعة (وسطه) صفر $E(\varepsilon_i) = 0$.
- تباينه ثابت $v(\varepsilon_i) = \delta^2$
- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي: $i \forall COV(\varepsilon_i , \varepsilon_i) = 0, (\neq j)$
- لا يوجد ارتباط بين المتغير x و ε أي: $COV(\varepsilon_i , \varepsilon_i) = 0$

ثانيا: مرحلة التَّنبؤ

بعد اختيار الطَّريقة المفضلة لتقدير كل معادلة من النَّموذج يتم تقدير النَّموذج ومن ثم استعماله للتنبؤ، إلاَّ في حالة ما إذا صادفنا مشكل من مشاكل القياس الثَّلاثة وهي:

مشكل التَّعدُّد الخطي، مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، مشكل اختلاف التباين، ففي هذه الحالة يتم تصحيح النموذج.

غير أنَّ الإشكال المطروح هو أنَّ التَّنبؤ بسلوك المتغير التَّابع هو خاضع للتَّنبؤ بسلوك المتغيرات المستقلة التي تفسِّره في نفس الفترة، لذلك ولحل هذه المشكلة يجب دراسة السلسلة الزَّمنية للمتغير المفسر.

1- اختبار صلاحية النموذج (تشخيص النموذج):

بعد التَّعرف على النَّموذج وتقدير معالمه فإنَّه لابُدَّ من اختبار مدى صلاحية وقوَّة النَّموذج الإحصائية وهذا باستعمال مجموعة من الاختبارات أهمُّها:

- مقارنة دالة الارتباط الذاتي للسلسة الأصلية مع نظيرتها المتوَلِّدة عن النَّموذج المقدَّر:

يتم ذلك بيانيًا عن طريق الملاحظة، فإذا لوحظ وجود اختلاف جوهري بينهما فإنَّه يجب إعادة بناء النَّموذج وتقديره، أمَّا إذا تشابها فإنَّنا ننتقل إلى دراسة وتحليل بواقي النَّموذج.

- **دراسة وتحليل بواقي النَّموذج:** وتتمُّ فيها عدَّة اختبارات:

– **اختبار توزيع البَّواقي:** يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن إمكانية توزيع معاملات دالتي الارتباط الذاتي البَّسيطة والجزئية وفق التَّوزيع الطَّبيعي بوسط معدوم وتباين يساوي 1/T(T: عدد مشاهدات السلسلة)

– **اختبار المعنوية الجزئية والكلية لمعالم النَّموذج:** نظرًا لتقارب توزيع معالم النَّموذج مع التَّوزيع الطَّبيعي فإنَّ التوزيعين t (ستيودنت) وF (فيشر) لا يصلحان، ونستعمل كبديل عنهما: X_2 و $N(0\ ,1)$

* **إختبار المعنوية الجزئية:** حيث نقوم بإختبار الفرضية: $H_0 : B_j = 0$

$H_1 : B_j \neq 0$

ويتم وفق العلاقة: $\left|\hat{B}_j - B_j\right| / \sigma B_j \sim N(0,1)$

حيث: B_j: قيمة المعلمة الحقيقية ، $\hat{B}_j$: قيمة المعلمة المقدرة ، σB_j: الانحراف المعياري المقدر

ويكون الحكم كما يلي: تحت الفرضية H_0 $(B_j=0)$

$\left|B_j\right| / \sigma\hat{B}_j < N(0,1)$ ⇐ المعلمة B_j معدومة ⇐ نرفض H_1 ونقبل H_0.

$\left|B_j\right| / \sigma\hat{B}_j > N(0,1)$ ⇐ المعلمة B_j غير معدومة (B_j معنوية إحصائية)⇐ نرفض H_0 ونقبل H_1.

* **إختبار المعنوية الكلية:** حيث نقوم بإختبار الفرضة: $H_0 : B_1 = B_2 = \ldots = B_m = 0$

$B_j \neq 0$ $j = 1.....m$

$\exists$ H_1:

علمًا أنَّ $S = RRSS - URSS / (URSS/T) \sim \chi^2_m$

m: عدد المعالم المراد اختبارها

RRSS و URSS: مجموع مربّعات البواقي تحت الفرضيتين H_0 و H_1

ويتم الحكم كما يلي: $s > \chi^2_m \Leftarrow$ نرفض H_0 ونقبل H_1.

$s < \chi^2_m \Leftarrow$ نقبل H_0 ونرفض H_1.

المطلب الثالث: التَّنبؤ.

ويتم ذلك بعدة اختبارات إحصائية مثل: اختبار chow و RAMSEY حيث يتَّبع هذا الأخير الخطوات التَّالية:

إذا كان لدينا نموذج مقدر من الشكل:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_{1t} + \hat{a}2\, x_{2t} + \ldots\ldots\ldots + \hat{a}k x_{kt}$$
$$\forall t = 1 \ldots\ldots\ldots .n$$

نقسم النموذج إلى فترتين: n_1 مشاهدة أولى و n_2 مشاهدة ثانية نريد التنبؤ بها

حيث: $n = n_1 + n_2$

وعليه يصبح لدينا نموذجين:

$$Y_t = \hat{a}^1{}_0 + \hat{a}^1{}_1 x_{1t} + \hat{a}^1{}_2 x_{2t} + \ldots\ldots\ldots + \hat{a}^1{}_k x_{kt}$$
$$\forall t = 1 \ldots\ldots\ldots n_1$$
$$Y_t = \hat{a}^2{}_0 + \hat{a}^2{}_1 x_{1t} + \hat{a}^2{}_2 x_{2t} + \ldots\ldots\ldots + \hat{a}^2{}_k x_{kt}$$
$$\forall t = 1 \ldots\ldots\ldots n_2$$
$$\begin{cases} H_0 : a_0 = a^1{}_0 = a^2{}_0, a_1 = a^1{}_1 = a^2{}_1, \ldots\ldots a_k = a^1{}_k = a^1{}_k \\ H_1 : \exists a^k{}_1 \neq a^k{}_2 \end{cases}$$

نستعمل لهذا الاختبار إحصائية فيشر كما يلي:

$$F_C = \frac{[SCR - (SCR\ 1 + SCR\ 2)]/(K + 1)}{(SCR\ 1 + SCR\ 2)/(n - 2(k + 1))}$$

حيث: k: عدد معالم النموذج ، SCR: تمثل مجموع بواقي المربعات لـ n

SCR_1 و SCR_2 : مجموع مربعات البواقي لـ n_1 و n_2 على التوالي.

ويتمُّ الاختبار كما يلي:

$F_t<F_c$ يعني أنَّنا نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أنَّ النَّموذج غير ثابت في مجمله بين العينة n_1 علما أن: $F_t = F_{(k+1 \quad n-2(k+1))}$

المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لمحددات الاستثمار في الجزائر.

لتحديد محددات الاستثمار الخاص خاصة سوف نحاول استعراض أهم الدراسات التي أجريت في المجال، ثم نعمل على توصيف النموذج بناءا على هذه الدراسات، ثم يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ليتم في الأخير تقدير النموذج واختباره، ويكون ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: توصيف النموذج ومتغيراته.

بالرغم من أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية إلا أنه لم يحظى إلا بالقليل من الدراسات، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى عدم توافر البيانات والمعطيات الخاصة بالاستثمار وأهم العوامل المؤثرة فيه، ومن جهة أخرى اعتماد اقتصاديات هذه الدول على الاستثمار العام وذلك في ظل طغيان المشروعات العامة على المشروعات الخاصة في الدول النامية، وكذلك يرجع الأمر إلى إعادة صياغة نظريات الاستثمار والتي تتلائم واقتصاديات الدول المتقدمة ولا تتلائم واقتصاديات الدول النامية، وترجع هذه الحاجة إلى:[1]

- أن تأثر سلوك الاستثمار بالمتغيرات المالية يجعل دالة الاستثمار تعتمد بدرجة كبيرة على البيئة المؤسسية للنظام المالي، وهو ما قد لا يتوافر بالدول النامية ؛

[1] – عادل عبد العظيم، **محددات الاستثمار الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 03.

- نظرا لأهمية الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية في الدول النامية، فإن ترشيد استخدام الموارد من النقد الأجنبي وسعر الصرف الموازي يعتبران من أهم محددات الاستثمار الخاص بالدول النامية ؛
- نظرا لاعتماد الدول النامية على القروض الخارجية في تمويل برامجها التنموية أو سد فجوة التمويل المحلي، فإن تراكم الدين الخارجي له أثر على الاستثمار الخاص وذلك من خلال تخوف المستثمرين بفرض ضرائب جديدة في المستقبل لسداد هذه الديون ؛
- الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار العام مما يقترح علينا تحديد طبيعة العلاقة، مكملة أو منافسة مع الاستثمار الخاص.

ومن أهم الدراسات التي تناولت العوامل المحدد للاستثمار الخاص نجد:

- **دراسة S. khan و M.A.khan:**[1] جاءت هذه الدراسة لتقدير دالة الطلب على الاستثمار الخاص في باكستان للفترة 1972-2005 وذلك كمحاولة للكشف عن أهم المتغيرات في تفسير ديناميكية الاستثمار الخاص وأهم المتغيرات التي تشرح التغير في حجم هذا الأخير في المدى الطويل والمدى القصير، ولقد اعتمد الباحثان على متغيرات أساسية أهمها: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، معدل الفائدة الحقيقي، الاستثمار العام

[1] – ناصور عبد القادر ، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، أبحاث الملتقى الدولي: **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص ص: 07-08.

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم السنوي، الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير هذه المتغيرات على حجم الاستثمار الخاص كان ضئيلا أو شبه معدوم، ما يمكن أن يستنتج من هذه الدراسة هي أنه يستوجب لزيادة الاستثمار الخاص فيجب الاهتمام بنوعية المؤسسات والحوكمة والمهارات في تنظيم المشاريع وحماية حقوق الملكية وغيرها من العوامل غير التقليدية، في حين نجد دعم جزئي لمبدأ المعجل وأثر المزاحمة في باكستان، فالمزاحمة تشير إلى عدم كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية في هذا البلد ؛

- تناولت إحدى الدراسات العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في 48 دولة نامية خلال الفترة 1970-1990 فتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص في بداية الفترة، حيث أن دولار واحد من استثمارات القطاع العام يؤدي خروج 0,2 دولار من استثمارات القطاع الخاص، وفي منتصف الفترة أصبح الاستثمار العام يعزز الاستثمار الخاص وتم تبرير ذلك بفرص العمل التي ولدتها استثمارات القطاع العام في البنية التحتية ؛[1]

[1] – محمود ربيع علي ربايعة، **تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية في الأردن**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- **دراسة B.Ajide و O.Kazeem (2012):**[1] ناقشت هذه الدراسة محددات الاستثمار الخاص المحلي في نيجيريا في المدى الطويل، فتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص المحلي في نيجيريا في الفترة المدى الطويل يتحدد كنتيجة لتغير كل من الاستثمار العام، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، معدلات التبادل التجاري، الديون الخارجية ومؤشر الإصلاحات الاقتصادية كمتغير وهمي. استنتج الباحثان أن تقوية الاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية من شأنه أن يقوي الاستثمارات الخاصة المحلية في كل مكان، كما أن العمل على تخفيض الدين الخارجي من شانه أن يدعم نمو القطاع الخاص في منحه دور مهم لزيادة النمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى يعمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الناتجة عن تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بيئة تسودها ظروف عدم اليقين.

بناءا على ما تم التوصل إليه في التجارب، السابقة، فإن الاستثمار الخاص يتعدد بمجموعة من العوامل وهي عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، من خلال دراستنا هذه سنعمل على دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على الاستثمار الخاص على أن العوامل غير الاقتصادية تم تناولها بالتحليل فيما سبق من هذا الفصل، وعليه يمكن أن نعطي الشكل

[1] – ناصور عبد القادر ، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

العام لدالة العوامل الرئيسية المحددة للاستثمارات الخاص في الاقتصاد الجزائري وهي كالتالي:

$$I_P = f(Cr, I_G, Rr, RS, CRI, DET, Inf)$$

حيث أن:

- I_P: الاستثمار الخاص في مجال البنية التحتية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- RS: الاحتياطي الدولي من العملة الصعبة، فغالبا ما تقوم الدول وخاصة النامية منها باستيراد السلع الرأسمالية وهي بذلك تحتاج إلى عملة صعبة من أجل دفع فاتورة وارداتها من السلع الرأسمالية، وعليه فإن توافر النقد الأجنبي بالكميات المناسبة لتمويل مثل هذه العمليات وخاصة فيما يتعلق بتمويل استثمارات القطاع الخاص فسوف يؤثر على القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص بالإيجاب والعكس صحيح ؛
- Cr: معدل النمو الاقتصادي، فزيادة النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي نتيجة الدخول الإضافية التي يتحصل عليها الأعوان الاقتصاديون مما يشجع القطاع الخاص على الزيادة في استثماراتهم ؛
- I_G: الاستثمار العام في مجال البنية التحتية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة تبقى غامضة بين المتغيرين ومبهمة لأنه يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار العام إلى انخفاض الاستثمار الخاص وذلك نتيجة تمويل هذه الأخيرة بالدين العام مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فينخفض الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون

العلاقة تكاملية وهذا نتيجة توفير القطاع العام للبنية التحتية الضرورية لقيام نشاط القطاع الخاص مما ينعكس عليه بالإيجاب ؛

- CRI: القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- DET: الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة الدين الخارجي من شأنه أن يخفض من الاستثمار الخاص وذلك نتيجة توقع القطاع الخاص أن تؤدي هذه الفجوة إلى زيادة الضرائب مستقبلا من طرف الحكومة لتمويلها أو سدادها، فزيادة الدين الخارجي يؤدي في الغالب إلى تخفيض الاستثمارات الخاصة المحلية منها أو الأجنبية أو كلاهما ؛
- Rr: سعر الصرف الحقيقي، هذا الأخير يؤثر على استثمارات القطاع الخاص من خلال قناتي العرض والطلب، فمن خلال قناة العرض فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى رفع سعر المنتجات القابلة للاتجار الدولي بالنسبة للسلع غير القابلة للاتجار الدولي فهذا سيشجع الاستثمارات في السلع القابلة للاتجار الدولي ويخفض من الاستثمارات المحلية، أما من جانب قناة الطلب فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الإنفاق الخاص من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع شركات القطاع

الخاص لمراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثماراتهم من خلال أثر المعجل ؛

- *Inf*: غالبا ما يتسم عدم الاستقرار الاقتصادي بارتفاع معدلات التضخم، والتضخم في مثل هذه الحالات وخاصة بالنسبة للاستثمارات الخاصة هو حالة من عدم اليقين مما يؤدي بشركات القطاع الخاص بإعادة تخصيص استثماراتها في الأنشطة ذات المخاطرة المنخفضة، وعليه فإن الارتفاع في معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض استثمارات القطاع الخاص والعكس صحيح ؛

بناءا على ما ورد في الدراسات السابقة والدراسات الأخرى التي تحدد العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص، فإننا نضع إشارة المتغيرات التي تحدد الاستثمار الخاص، وذلك حسب تأثير المتغيرات الخارجية على المتغير التابع. والجدول التالي يوضح العلاقات بين متغيرات النموذج كما يلي:

جدول رقم (3-1): العلاقة بين متغيرات نموذج محددات الاستثمار الخاص.

المتغير الخارجي / المتغير التابع	Cr	I_G	RS	CRI	DET	Rr	Inf
I_P	(+)	(±)	(+)	(+)	(-)	(+)	(-)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الطرح النظري.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لجميع متغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر **(ADF)** وفيليبس بيرون **(PP)** على السلاسل الزمنية.

جدول رقم (3-2): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	ADF		pp	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
lp	-0.042 (2)	-4.238 (1)	-0.226 (2)	-3.615 (1)
IG	-2.056 (2)	-4.329 (1)	-2.982 (2)	2.751 -(1)
Rs	1.762(0)	-3.532(0)	1.762(0)	-3.532(0)
Cr	-1.498(0)	-7.551(0)	-1.244(1)	-7.551(0)
CRI	-3.969(0)	-3.586(1)	-3.811(2)	-3.523(1)
DET	-1.079(2)	-3.042(1)	-0.989(0)	-3.812(0)
Rr	-2.830(2)	-7.237(1)	-2.220(2)	-9.604(1)
Inf	-2.380(2)	-4.065(1)	-1.031(2)	-4.576(1)

***معنوية عند مستوى1% (-2.68). ،** معنوية عند مستوى5% (-1.95) .، *** معنوية عند مستوى 10 % (-1.61).**

الأرقام بين ( ) تمثل درجة التأخير.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (3-2) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى، في حين أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1%و5% و10%، بعد أخذ الفرق الأول لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية(**Ip**، **IG**،**Rs**، **Cr**،**CRI**،**DET**، **Rr**، **Inf**) متكاملة من الدرجة الأولى(**1**)**~CI** وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

المطلب الثالث: تقدير النموذج.

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(3-3.) : نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص.

Variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
IG	-0.059	2.356	-0.0254	0.9801
Rs	0.5071	0.6252	0.8110	0.4300
Cr	0.00455	0.0361	0.1259	0.9014

CRI	−0.01916	0.0095	−2.0075	0.0631
DET	1.7834	0.8031	2.2205	0.0422*
Rr	0.0025	0.0044	0.5713	0.5762
Inf	−0.0288	0.0096	−2.9944	0.0091*
Constant	1.364	0.8924	1.5286	0.1472
R2=0.631 ,F=6.374,DW=1.23, Prob(F− statistic)= 0.00133) (R2=0.748,ajd				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

– قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يكون عن حدود 1.364، وهي غير معنوية وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 أي (P >0.05) ؛

– تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الأثر كان سالبا وغير معنوي عند مستوى 5% وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية 0.05 < P)، حيث

بلغت قيمة هذا المعامل 0.059-، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.059%، وتفسير ذلك أن القطاع العام قد أزاح القطاع الخاص (فرضية الإزاحة)، بمعنى أن كل دينار منفق من القطاع العام سوف يزيح أو يطرد 0.059 د ينار، والأثر في هذه الحالة ضعيف ويمكن تفسير ذلك بناء على نتائج نموذج قياس العائد إذ يمكن إرجاع سبب الإزاحة إلى عوامل غير اقتصادية وعلى الغالب تعود لأسباب سياسية ؛

– وجود علاقة موجبة وغير معنوية إحصائيا عند مستوى 5 % وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي اقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (P>0.05)، بين الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي الدولي من العملة الصعبة، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 1.7834، أي أنه إذا زاد الاحتياطي الدولي من العملة الصعبة بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.7834%، وتفسير ذلك أن القطاع الخاص الأجنبي يحتاط من مخاطر تقلب الأسواق وخاصة أن ما يدفع له يكون بالعملة الصعبة، فأي انخفاض في ذلك سوف يزعزع ثقته بالاقتصاد المستضيف والعكس صحيح ؛

– وجود علاقة إيجابية ما بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية إحصائيا وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي اقل من قيمة (t)

الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية 0.05 > P)، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.00455، أي أنه إذا زاد معدل التضخم بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي زيادة الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار0.00455%، وتفسير ذلك أن زيادة معدلات النمو الاقتصاد سيؤدي إلى تعزيز التوقعات المستقبلية حول الاقتصاد للقطاع الخاص ؛

– تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الأثر كان سالبا وغير معنوي عند مستوى 5% وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية P > 0.05)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.01916–، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.01916%، فالأثر هنا ضيف لكنه يخالف النظرية والاقتصادية والدراسات السابقة في المجال ؛

– وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5 % وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (0.05 > P)، بين الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.5071، أي أنه إذا زاد والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمار

الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.5071%، هذه النتيجة التي تم التوصل إليها مخالفة للنظرية الاقتصادية وما تم التوصل إليه أيضا في الدراسات السابقة ؛

– وجود علاقة إيجابية ما بين سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وغير معنوية إحصائيا وذلك لأن قيمة (t) المحتسبة هي اقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية 0.05 < P)، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.0025، أي أنه إذا زاد معدل التضخم بمقدار 1 % فإن ذلك سيؤدي زيادة الاستثمارالخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار0.0025%، وتفسير ذلك أن زيادة سعر الصرف الحقيق عن طريق زيادة سعر الصرف الاسمي من شأنه أن يزيد من ثروة القطاع الخاص ؛

– تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل معدل التضخم إلى أن الأثر كان سالبا ومعنوي عند مستوى5% وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة القيمة 2.132 (عند مستوى معنوية 0.05 > P)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.0288–، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة لمعامل معدل التضخم بمقدار1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار0.0288%، وتفسير ذلك أن زيادة معدلات التضخم من شأنه أن يعزز ثقة القطاع حول استقرار الاقتصاد الوطني وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

تشخيص النموذج المقدر:

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

– قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.748$، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 74.8 % يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 25.2% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (Ui) ؛

– ولبيان معنوية معادلة الانحدار فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (F=6.37) وعند مقارنتها مع (F=2.71) الجدولية، عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية للبسط K=7 والمقام N–K–1 =23–7–1=15 لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم (الفرضية البديلة)، ولكون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، لذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، التي تدل على معنوية معادلة الانحدار ووجود تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاستثمارالخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

– وللكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Auto–Corrélation) باستخدام اختبار داربن–واتسن (Durbin Watson). وعند التحقق من قيمة (D.W) للنموذج (1.23) وبمقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة السفلى (dL) والعليا (du) وبمستوى معنوية 1%، وحسب التوزيع الاحتمالي نلاحظ أن القيم المتحققة تشير إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة

أي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي: انظر الملحق رقم (10)، ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

– تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque–Bera):

وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية($0.05< P=0.74$) وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J- B=0.57$ أقل من $X^2_{0.95}=5.99$. أنظر الملحق رقم (11).

– للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة التجانس سوف يتم استخدام اختبار ARCH.

جدول رقم (3–4):إختبار ARCH Test للنموذج.[1]

	Obs*R–squared	Probability
Heteroskedasticity ARCH Test	0.277	0.5980

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

– اختبار ARCH الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج $LM= nxR^2=22X0.0344=0.075$،

[1]– أنظر الملحق رقم 11.

ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=1 ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا : 3.84 > 0.277، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات التباين لحد الخطأ العشوائي(**البواقي**).

- لاختبار مدى ثبات النموذج أو الاختبارات الهيكلية تم استخدام اختبار TEST CUSUMT واختبار CUSUMT OF SQUARES TES واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح شكل الاختبار الموضح بالشكل أدناه:

شكل رقم (3-5): اختبار ثبات نموذج محددات الاستثمار في البنية التحتية.

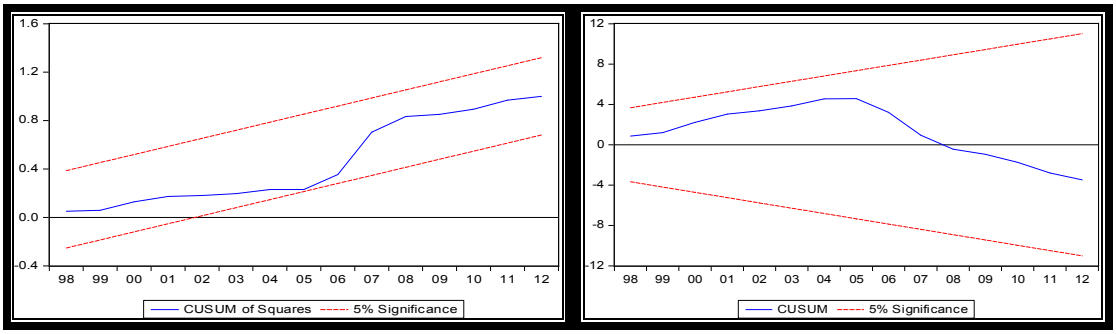

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد دراستنا التطبيقية لتقدير دالة الاستثمار الخاص في الجزائر توصلنا إلى مايلي :

زيادة الاستثمار العام تؤدي الى انخفاض الاستثمار الخاص وذلك يعود الى فرضية الازاحة أي ان القطاع العام قد ازاح القطاع الخاص وبزيادة معدلات النمو الاقتصادي تؤدي الى تعزيز التوقعات المستقبلية حول اقتصاد القطاع الخاص وذلك راجع الى ان بالسياسة الاستثمارية الناجحة نبني اقتصاد وطني قوي ويكون الاستثمار الخاص فيها متطور مقارنتا ببلدان العالم والمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وللاقتصاد الوطني.

بعد تناولنا لموضوع تقدير دالة الاستثمار في الجزائر وذلك في ظل الظروف والتطورات العالمية المعاصرة اتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب العديد من السياسات الاقتصادية المنتهجة ونذكر من أهمها السياسة الاستثمارية مما أدى إلى الاسراع في عملية الاصلاح الاقتصادي والاهتمام بسياسة الإستثمارات الأجنبية والخاصة التي أصبحت تمثل المتغيرات المتحكمة في تطور الاقتصاد الجزائري .

ولقد توصلنا الى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة: تنقسم الى:

أ- نتائج الجانب النظري:

- الاستثمار هو الحصول على سلع والتجهيز والمعدات التي تزيد من الطاقة الانتاجية ويعتبر لب الاقتصاد الوطني.

- لا تزال الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2000 تثير الكثير من التساؤلات الى حد الان وذلك بالأخص من جانب الاستثمارات .

- يعتبر الاستثمار الخاص في الجزائر من اضعف الاستثمارات نستطيع القول في العالم وذلك نتيجة الى السياسة الاستثمارية المتبعة في هذا البلد حتى وان كان هناك صدور

لقانون الاستثمار 93-12 الذي اعطى بدوره امتيازات ضريبية وضمانات كثيرة للمستثمرين الا انه لم يصل للأهداف المرجوة اتجاه الاقتصاد الوطني.

- الحوافز الممنوحة للاستثمارات في الجزائر لا تصلح الا لجذب الاستثمار النقدي والمشروعات الصغيرة

ب-نتائج الجانب التطبيقي:

توصلنا في الجانب التطبيقي الى النتائج التالية:

- يتحدد الاستثمار الخاص في الجزائر بالمحددات المذكورة سابقا .

- الاستثمار العام له علاقة وطيدة بالاستثمار الخاص .

- تقوية الاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية من شأنه يقوي الاستثمارات الخاصة المحلية .

- ثبات النموذج المقدر لدالة الاستثمار الخاص من الناحية التطبيقية .

ثانيا: اختبار الفرضيات:

الفرضية(01):تأكد صحة الفرضية بأن سعر الفائدة يعد أكثر المحددات تأثيرا على الاستثمار الخاص.

الفرضية(02): ننفي صحة الفرضية الثانية وذلك راجع لان تقوية الاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية من شأنه يقوي الاستثمارات الخاصة في الجزائر .

الفرضية(03):اثر المؤشرات على الاستثمار الخاص في الجزائر يتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي ومنه فالفرضية صحيحة.

ثالثا: الاقتراحات

من اجل النهوض بالاستثمار الخاص في الجزائر نقترح مايلي:

– وضع سياسة اقتصادية كلية متكاملة بهدف تحقيق الاقتصاد الكلي وبذلك يتحقق الاستثمار فكلما كانت هناك سياسة اقتصادية قوية ومتكاملة كلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو وبالتالي تجذب هذه السياسة الاستثمارات الاجنبية واو المحلية (الخاصة). ومنه تتدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الوطن.

– توفير المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر وذلك بالاعتماد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والتسهيلات في الاعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة .

– التأهب والاستعداد الكامل لمتطلبات المتغيرات الاقتصادية الدولية للعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية باعتبارها قصية هامة .

– اعادة النظر في سياسة الاستثمار الخاص في الجزائر وذلك من خلال تحديد انواع واشكال الاستثمار في المجالات الانتاجية مثل:(الصناعة، الزراعة.....) لكي تساهم في زيادة الناتج المحلي الخام.

– التكفل بخريجي الجامعات التي تكون في خدمة الاستثمار الخاص والتنمية الاقتصادية.

رابعا : آفاق الدراسة:

لايزال بحثنا هذا مجال خصب للدراسة وعليه نامل ان يكون بداية لبحوث اخرى ونرى ان من اهمها :

– تقدير دالة الاستثمار في قطاع اقتصاد–دراسة حالة–

– اهمية الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي .

– تقدير دالة الاستثمار في التعليم لدعم النمو الاقتصادي.

– تقدير دالة الاستثمار في قطاع السياحة.

– البشير عبد الكريم ، **تقدير دالة الاستثمار الكلية** ،حالة اقتصاد الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 117.

بريش السعيد ، **الاقتصاد الكلي، نظريات ونماذج** ،دار العلوم للنشر والتوزيع، ، 2007، ص 134.

– عبد القادر محمد عبد القادر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، مصر ،1997، ص ص: 108-109.

–بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي، نظريات و نماذج**، ط2007، دار العلوم و النشر، ص 135.

–بريش السعيد، **مرجع نفسه**، ص 136.

–ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005، ص 192.

–خالد وهيب الراوي، **الاستثمار (مفاهيم–تحليل–إستراتيجية)**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الصناعة، الأردن، ط1، 1999، ص 34.

–بريش السعيد، **مرجع سابق**، ص 136.

–طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، المستقبل للنشر و التوزيع ، مصر ، 1994، ص 7.

–أحمد عارف السعاف، محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، جامعة الزرقاء الأهلية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، 2009ن ص 120.

Mohamed Dowider, **L'économie politique**, une science sociale, Maspéro, Paris, 1974, p 182.

A. Smith : **Recherche sur la nature et les causes de richesse des nations**, Gallimord, Paris, 1976, P 141.

–محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 39.

A. Smith, **op.cit**, p 125.

–فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، ص 120.

–عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 283

–كارل ماركس، **مرجع سبق ذكره**، ص 573.

–عابد دليلة، **الاقتصاد السياسي**، مديرية الكتب و المطبوعات، حلب، سوريا، 1979،ص ص 496–500.

–عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مديرية الكتب و المطبوعات، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977، ص 590.

–وليد لوتياح، **مذكرة نيل شهادة الماجستير ،دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية** ،كليةالعلوم الاقتصاديةتخصص: اقتصاد كمي،جامعة الجزائر، 2006، ص 16.

–محمد الشريف إيمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ج 2، ص 173.

–عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 109

–جون ميناركينز، **النظرية العامة في الاقتصاد،** ترجمة نها رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1939، ص 166.

–عمر صخري، **مرجع تفسه**، ص ص 174–175.

–وليد بوتياح، **المرجع نفسه**،.ص ص24–28

–الدكتور بريش السعيد، **مرجع سابق**، ص 140.

–أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ، دار العلوم للنشر و التوزيع،الأردن ، ط1، 2002، ص 126.

– سحنون فارق : مذكرة ماجستير ، قياس أثر بعض المؤشرات الفنية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر(2009-2010) ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، ص24 .

[1]–علي رمينة : دروس الاقتصاد الكلي التطبيقي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 2003-2004 ، ص26 .

قرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص 85.

-وليد بوتياح ،مذكرة ماجيستير **،دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية(1995-2000)**، كلية العلوم الاقتصادية ، فرع الاقتصاد الكمي،2009،ص12

-وليد بوتياح : مذكرة ماجيستير **،دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية(1995-2000)**، مرجع نفسه ، ص 13

- مخناش فتيحة ، صالحي ناجية ، أبحاث المؤتامر الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ، مدار الدكتوراه ، جامعة سطيف ، 2013 ، ص 2

تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، بنك الجزائر ، 2001 ، ص 11 .

-مخناش فتيحة ، صالحي ناجية ، أبحاث المؤتامر الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ، المرجع نفسه ، ص 3

- مخناش فتيحة ، صالحي ناجية ، أبحاث المؤتامر الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ، مرجع سابق ، ص 4

–سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات** ، مكتبة الإشعاع للطباع والنشر، مصر، 1997، ص 26.

-نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص ص 16–20.

– عادل عبد العظيم، **محددات الاستثمار الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 03.

– ناصور عبد القادر ، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، أبحاث الملتقى الدولي: **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، أيام 11–12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص ص: 07–08.

– محمود ربيع علي ربايعة، **تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية في الأردن**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

– ناصور عبد القادر ، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المقدمة العامة

؛

قائمة الملاحق

الملحق –07–: بعض الاختبارات الخاصة بالنموذج الديناميكي لقياس العائد.

– اختبار مشكلة BG LM الارتباط التسلسلي للاخطاء من الدرجة $p1$ أكبر من .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.654182	Prob. F(2,9)	0.5429
Obs*R-squared	2.665372	Prob. Chi-Square(2)	0.2638

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 04/04/15 Time: 15:43

Sample: 1992 2012

Included observations: 21

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG	0.223043	0.959898	0.232361	0.8215
LIPPP	0.038434	0.104500	0.367789	0.7215
LK	-0.166194	0.352920	-0.470911	0.6489
LIPPP(-1)	0.003035	0.082845	0.036633	0.9716
LY(-1)	0.077504	0.160751	0.482141	0.6412
E(-1)	-1.906723	15.31362	-0.124512	0.9036
LY(-2)	-0.005156	0.175981	-0.029296	0.9773
E(-2)	1.941151	15.24568	0.127325	0.9015
LIG(-2)	-0.180760	0.556861	-0.324604	0.7529
LK(-2)	0.110670	0.308010	0.359307	0.7277
RESID(-1)	-0.448762	0.401017	-1.119060	0.2921

RESID(-2)	-0.281802	0.479196	-0.588072	0.5709

R-squared	0.126922	Mean dependent var	-5.52E-05
Adjusted R-squared	-0.940172	S.D. dependent var	0.318975
S.E. of regression	0.444301	Akaike info criterion	1.510931
Sum squared resid	1.776632	Schwarz criterion	2.107801
Log likelihood	-3.864777	Hannan-Quinn criter.	1.640467
Durbin-Watson stat	2.016200		

Homoscedasticity .المقدر النموذج العشوائي في الخطأ حد تباين لثبات WHITEاختبار

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.069134	Prob. F(10,10)	0.4589
Obs*R-squared	10.85082	Prob. Chi-Square(10)	0.3693
Scaled explained SS	2.171577	Prob. Chi-Square(10)	0.9948

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/04/15 Time: 15:44

Sample: 1992 2012

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.611544	10.57857	0.152340	0.8819
LIG^2	0.014874	0.010264	1.449205	0.1779
LIPPP^2	0.000741	0.001398	0.529685	0.6079
LK^2	-0.001058	0.001912	-0.553175	0.5923
LIPPP(-1)^2	8.54E-05	0.001253	0.068143	0.9470
LY(-1)^2	-0.000990	0.000701	-1.412697	0.1881
E(-1)^2	-0.011051	0.133405	-0.082836	0.9356

LY(-2)^2	-0.000445	0.000848	-0.525325	0.6108
E(-2)^2	0.007472	0.120555	0.061978	0.9518
LIG(-2)^2	-0.014862	0.006692	-2.220947	0.0506
LK(-2)^2	0.001661	0.002064	0.804776	0.4397

R-squared	0.516706	Mean dependent var	0.096900
Adjusted R-squared	0.033412	S.D. dependent var	0.119927
S.E. of regression	0.117907	Akaike info criterion	-1.132164
Sum squared resid	0.139020	Schwarz criterion	-0.585033
Log likelihood	22.88772	Hannan-Quinn criter.	-1.013422
F-statistic	1.069134	Durbin-Watson stat	2.846701
Prob(F-statistic)	0.458949		

اختبار). **RESET** المستخدم (النموذج في المستخدم الدالي الشكل لصحة اختبار –

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: LY LIG LIPPP C E(-1) LK(-1) LY(-2) E(-2) LIG(-2) LK(-2)

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.428887	11	0.6763
F-statistic	0.183944	(1, 11)	0.6763
Likelihood ratio	0.348263	1	0.5551

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.047818	1	0.047818
Restricted SSR	2.907383	12	0.242282
Unrestricted SSR	2.859565	11	0.259960
Unrestricted SSR	2.859565	11	0.259960

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	-9.036386	12
Unrestricted LogL	-8.862254	11

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: LY

Method: Least Squares

Date: 04/04/15 Time: 01:27

Sample: 1992 2012

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG	-8.938603	15.71550	-0.568776	0.5809
LIPPP	-0.643743	1.144867	-0.562286	0.5852
C	-546.1568	982.4828	-0.555895	0.5894
E(-1)	-114.1795	200.4581	-0.569593	0.5804
LK(-1)	7.136583	12.61205	0.565854	0.5829
LY(-2)	-0.845306	1.485477	-0.569047	0.5808
E(-2)	155.7294	272.7507	0.570959	0.5795
LIG(-2)	5.558668	9.681159	0.574174	0.5774
LK(-2)	-9.799641	17.25748	-0.567849	0.5815
FITTED^2	-0.055788	0.130076	-0.428887	0.6763

R-squared	0.912490	Mean dependent var	26.81730
Adjusted R-squared	0.840891	S.D. dependent var	1.278222
S.E. of regression	0.509863	Akaike info criterion	1.796405
Sum squared resid	2.859565	Schwarz criterion	2.293797
Log likelihood	-8.862254	Hannan-Quinn criter.	1.904352
F-statistic	12.74445	Durbin-Watson stat	2.535499
Prob(F-statistic)	0.000126		

الملحق –08–: نتائج اختبار جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لنموذج محددات الاستثمار الخاص في البنية التحتية

Null Hypothesis: IG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.056705	0.0408
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.329696	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 04/04/15 Time: 15:46
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

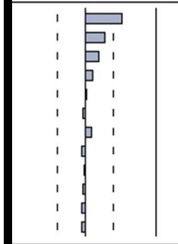

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.549	0.549	7.8800	0.005
2	0.287	-0.021	10.137	0.006
3	0.199	0.071	11.280	0.010
4	0.110	-0.034	11.649	0.020
5	0.013	-0.064	11.654	0.040
6	-0.035	-0.027	11.696	0.069
7	0.085	0.180	11.954	0.102
8	-0.065	-0.252	12.116	0.146
9	-0.010	0.183	12.120	0.207
10	-0.034	-0.153	12.173	0.274
11	-0.052	0.042	12.302	0.341
12	-0.054	-0.039	12.455	0.410

Date: 04/04/15 Time: 15:47
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

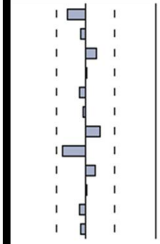

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.265	-0.265	1.7591	0.185
2	-0.067	-0.148	1.8787	0.391
3	0.172	0.123	2.6979	0.441
4	0.012	0.097	2.7024	0.609
5	-0.083	-0.030	2.9185	0.713
6	-0.028	-0.089	2.9443	0.816
7	0.216	0.179	4.5799	0.711
8	-0.346	-0.263	9.0837	0.335
9	0.136	0.037	9.8304	0.364
10	0.022	-0.041	9.8511	0.454
11	-0.090	-0.009	10.242	0.509
12	-0.078	-0.115	10.560	0.567

Null Hypothesis: RS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.762086	0.9773
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.532346	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 04/04/15 Time: 16:00
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

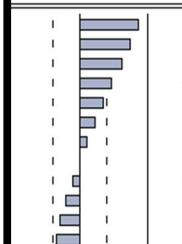

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.896	0.896	20.998	0.000
2	0.787	-0.084	37.950	0.000
3	0.648	-0.208	50.041	0.000
4	0.479	-0.245	56.996	0.000
5	0.356	0.153	61.039	0.000
6	0.223	-0.102	62.726	0.000
7	0.102	-0.092	63.100	0.000
8	-0.001	-0.074	63.100	0.000
9	-0.104	-0.053	63.543	0.000
10	-0.221	-0.249	65.697	0.000
11	-0.303	0.051	70.090	0.000
12	-0.354	0.110	76.632	0.000

Date: 04/04/15 Time: 16:01
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

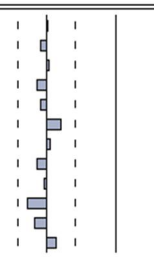

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.013	0.013	0.0045	0.946
2	-0.090	-0.091	0.2207	0.896
3	0.037	0.039	0.2579	0.968
4	-0.141	-0.152	0.8448	0.932
5	-0.093	-0.082	1.1115	0.953
6	0.209	0.189	2.5520	0.863
7	0.057	0.046	2.6656	0.914
8	-0.143	-0.136	3.4361	0.904
9	-0.033	-0.062	3.4801	0.942
10	-0.288	-0.286	7.1269	0.713
11	-0.174	-0.141	8.5847	0.660
12	0.138	0.044	9.5919	0.652

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.498553	0.1224
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.551400	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (05):نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغير CRI .

Null Hypothesis: CRI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.969247	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CRI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.586636	0.0011
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 04/04/15 Time: 16:17
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

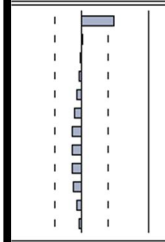

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.503	0.503	6.6134	0.010
2	0.009	-0.327	6.6155	0.037
3	-0.015	0.215	6.6220	0.085
4	-0.048	-0.222	6.6932	0.153
5	-0.081	0.093	6.9050	0.228
6	-0.113	-0.192	7.3406	0.290
7	-0.143	0.016	8.0752	0.326
8	-0.147	-0.148	8.9028	0.351
9	-0.151	-0.036	9.8367	0.364
10	-0.137	-0.101	10.669	0.384
11	-0.078	0.014	10.958	0.447
12	-0.041	-0.091	11.046	0.525

Date: 04/04/15 Time: 16:18
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

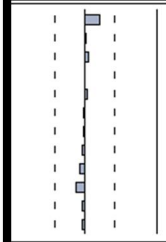

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.219	0.219	1.2045	0.272
2	0.013	-0.036	1.2091	0.546
3	0.042	0.050	1.2591	0.739
4	0.004	-0.017	1.2596	0.868
5	0.031	0.037	1.2895	0.936
6	-0.015	-0.033	1.2965	0.972
7	-0.023	-0.011	1.3154	0.988
8	-0.027	-0.025	1.3438	0.995
9	-0.074	-0.064	1.5677	0.997
10	-0.133	-0.109	2.3424	0.993
11	-0.027	0.028	2.3787	0.997
12	-0.028	-0.029	2.4192	0.998

الملحق رقم (06):نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغير DET .

Null Hypothesis: DET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.079116	0.2440
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.042080	0.0043
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 04/04/15 Time: 16:23
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.915	0.915	21.880	0.000
		2	0.800	-0.230	39.389	0.000
		3	0.697	0.048	53.353	0.000
		4	0.561	-0.313	62.868	0.000
		5	0.387	-0.252	67.661	0.000
		6	0.211	-0.152	69.163	0.000
		7	0.045	-0.093	69.237	0.000
		8	-0.102	0.019	69.635	0.000
		9	-0.233	-0.027	71.867	0.000
		10	-0.331	0.083	76.715	0.000
		11	-0.397	-0.004	84.269	0.000
		12	-0.445	-0.071	94.613	0.000

Date: 04/04/15 Time: 16:24
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.207	0.207	1.0793	0.299
		2	-0.175	-0.227	1.8854	0.390
		3	0.297	0.428	4.3340	0.228
		4	0.244	-0.010	6.0853	0.193
		5	-0.136	-0.060	6.6559	0.248
		6	-0.187	-0.231	7.8147	0.252
		7	0.041	0.013	7.8739	0.344
		8	-0.009	-0.068	7.8767	0.446
		9	-0.188	-0.006	9.3089	0.409
		10	-0.201	-0.177	11.081	0.351
		11	-0.192	-0.218	12.846	0.303
		12	-0.174	-0.139	14.449	0.273

الملحق رقم (07):نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغير RR .

Null Hypothesis: DET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.079116	0.2440
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.042080	0.0043
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 04/04/15 Time: 16:23
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.915	0.915	21.880	0.000
		2	0.800	-0.230	39.389	0.000
		3	0.697	0.048	53.353	0.000
		4	0.561	-0.313	62.868	0.000
		5	0.387	-0.252	67.661	0.000
		6	0.211	-0.152	69.163	0.000
		7	0.045	-0.093	69.237	0.000
		8	-0.102	0.019	69.635	0.000
		9	-0.233	-0.027	71.867	0.000
		10	-0.331	0.083	76.715	0.000
		11	-0.397	-0.004	84.269	0.000
		12	-0.445	-0.071	94.613	0.000

Date: 04/04/15 Time: 16:24
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.207	0.207	1.0793	0.299
		2	-0.175	-0.227	1.8854	0.390
		3	0.297	0.428	4.3340	0.228
		4	0.244	-0.010	6.0853	0.193
		5	-0.136	-0.060	6.6559	0.248
		6	-0.187	-0.231	7.8147	0.252
		7	0.041	0.013	7.8739	0.344
		8	-0.009	-0.068	7.8767	0.446
		9	-0.188	-0.006	9.3089	0.409
		10	-0.201	-0.177	11.081	0.351
		11	-0.192	-0.218	12.846	0.303
		12	-0.174	-0.139	14.449	0.273

الملحق رقم (08):نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغير INF .

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.380469	0.0201
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.065350	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Date: 04/04/15 Time: 21:24
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.846	0.846	18.710	0.000
		2	0.653	-0.221	30.390	0.000
		3	0.501	0.049	37.605	0.000
		4	0.314	-0.271	40.590	0.000
		5	0.085	-0.246	40.823	0.000
		6	-0.071	0.081	40.991	0.000
		7	-0.151	0.047	41.807	0.000
		8	-0.192	0.079	43.220	0.000
		9	-0.204	0.002	44.930	0.000
		10	-0.240	-0.300	47.471	0.000
		11	-0.248	0.007	50.421	0.000
		12	-0.249	-0.118	53.667	0.000

Date: 04/04/15 Time: 21:25
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.028	0.028	0.0202	0.887
		2	-0.212	-0.213	1.2080	0.547
		3	0.221	0.246	2.5662	0.463
		4	0.050	-0.026	2.6388	0.620
		5	-0.276	-0.198	5.0105	0.415
		6	-0.170	-0.207	5.9684	0.427
		7	-0.017	-0.114	5.9788	0.542
		8	-0.091	-0.065	6.2913	0.615
		9	0.103	0.210	6.7254	0.666
		10	-0.079	-0.173	7.0029	0.725
		11	-0.059	-0.058	7.1690	0.785
		12	0.038	-0.178	7.2448	0.841

الملحق –09–: نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص في مجال البنية التحتية.

Dependent Variable: IP
Method: Least Squares
Date: 04/04/15 Time: 21:30
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IG	-0.059868	2.356012	-0.025411	0.9801
RS	0.507137	0.625279	0.811057	0.4300
CR	0.004557	0.036180	0.125961	0.9014
CRI	-0.019164	0.009546	-2.007577	0.0631
DET	1.783420	0.803155	2.220517	0.0422
RR	0.002532	0.004431	0.571316	0.5762
INF	-0.028878	0.009644	-2.994494	0.0091
C	1.364336	0.892481	1.528699	0.1472

R-squared	0.748417	Mean dependent var	2.016985
Adjusted R-squared	0.631011	S.D. dependent var	0.485802
S.E. of regression	0.295098	Akaike info criterion	0.665187
Sum squared resid	1.306239	Schwarz criterion	1.060141
Log likelihood	0.350350	Hannan-Quinn criter.	0.764517
F-statistic	6.374633	Durbin-Watson stat	1.233512
Prob(F-statistic)	0.001332		

الملحق –10–: دالة الارتباط الذاتي **correlogram of Residuals** للنموذج .

Date: 04/03/15 Time: 15:56
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.371	0.371	3.5896	0.058
		2	-0.174	-0.361	4.4202	0.110
		3	-0.118	0.138	4.8198	0.185
		4	-0.170	-0.314	5.6964	0.223
		5	-0.227	-0.032	7.3457	0.196
		6	-0.289	-0.384	10.165	0.118
		7	-0.143	0.100	10.901	0.143
		8	0.049	-0.241	10.994	0.202
		9	0.074	0.092	11.219	0.261
		10	0.114	-0.154	11.793	0.299
		11	0.074	-0.011	12.056	0.359
		12	0.037	-0.097	12.129	0.435

الملحق –11–:التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.

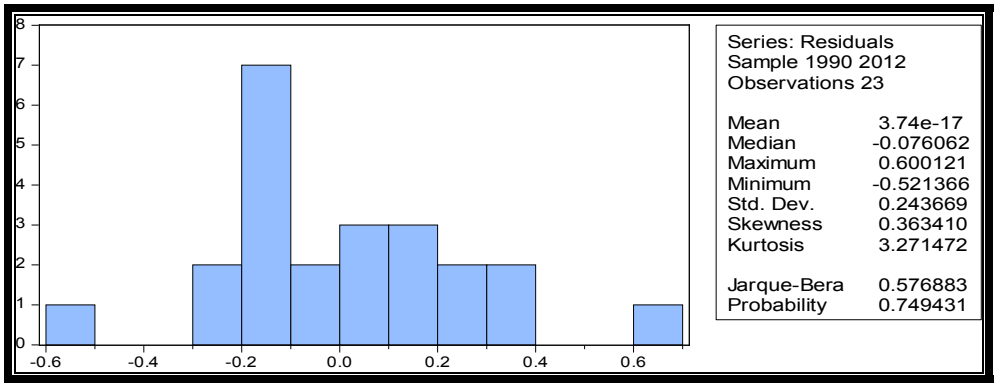

الملحق –11–: اختبار ARCH لنموذج محددات الاستثمار الخاص في البنية التحتية.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.255950	Prob. F(1,20)	0.6184
Obs*R-squared	0.277988	Prob. Chi-Square(1)	0.5980

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/04/15 Time: 21:32
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.065805	0.023099	2.848862	0.0099
RESID^2(-1)	-0.111505	0.220403	-0.505915	0.6184

R-squared	0.012636	Mean dependent var	0.059349
Adjusted R-squared	-0.036732	S.D. dependent var	0.088695
S.E. of regression	0.090309	Akaike info criterion	-1.884645
Sum squared resid	0.163115	Schwarz criterion	-1.785460
Log likelihood	22.73110	Hannan-Quinn criter.	-1.861280
F-statistic	0.255950	Durbin-Watson stat	1.957269
Prob(F-statistic)	0.618447		